

بعد ربع قرن
قرار مجلس الأمن

1325

في السياق الفلسطيني
- بين الواقع والطموح -



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

بعد ربع قرن
قرار مجلس الأمن
1325
في السياق الفلسطيني
بين الواقع والطموح

دراسة تحليلية نقدية من منظور نسوي

إعداد الدكتورة لونا شامية

مراجعة وتدقيق وتحريّر:

سمر هواش
مصطفى القط

آمال خريشة
دياب زايد

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
الموقع الإلكتروني: www.pwwsd.org
البريد الإلكتروني: pwwsd@pwwsd.org

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

2025

قائمة المحتويات

1. مقدمة

السياق التاريخي والسياسي
الاتفاقيات ذات العلاقة
الاستراتيجية المحلية NAP
مشاركة النساء

2. أهداف ومنهجية الدراسة

3. تحليل الأطراف ذات العلاقة

4. مواءمة قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين ما بعد 7 تشرين أول 2023

- 1 الانكشاف العملي لفشل القرار
- 2 الإخفاقات المزدوجة في تنفيذ القرار 1325: بين شلل المنظومة الدولية وتقصير البنى المحلية
- 3 نظام رصد القرار 1325: شرعنة استعمار، وتبييض ممنهج للعنف ضد النساء

5. واقع تطبيق قرار UNSCR 1325 في فلسطين

- 1 الجهات الرسمية
- 2 دور المجتمع المدني
- 3 دور الأحزاب السياسية
- 4 الواقع النسوي في قطاع غزة ما بعد السابع من تشرين أول 2023

6. النتائج والتوصيات

- 1 النتائج
- 2 التوصيات

تقديم

بعد ربع قرن من صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول «المرأة والسلام والأمن»، ما زال الواقع اليومي والسياسي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط، وفي العديد من الدول، يكشف غياب الإرادة السياسية لتطبيقه، ويكشف عجزه عن الاستجابة الفعلية لاحتياجات النساء، للحماية، في مناطق النزاع والاستعمار. بالنسبة للشعب الفلسطيني، وخاصة النساء، فإن تجربة ربع قرن من الخطاب الدولي حول السلام والأمن، تظهر عمق الفجوة بين نصوص ومحتوى قرارات هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وما يفرضه من التزامات حماية وأمن من جهة، والممارسات العدوانية والسياقات الاستعمارية التي تمارس الجرائم والانتهاكات الخطيرة التي تهدد منظومة السلام الدولي ككل، من جهة أخرى.

فمنذ اللحظة الأولى للعدوان الصهيوني الحالي على قطاع غزة والمتواصل بشكل يومي منذ ما يقرب من العامين، يسجل الاحتلال واحدة من أكثر صور العنف الاستعماري، المركب، بشاعة: مجازر جماعية بهدف الإبادة، استخدام أسلحة فتاكة ومحرمة دولياً، سياسات تجويع ممنهجة، قصف المستشفيات ومراكز الخدمات الصحية والاجتماعية وتدمير البنى التحتية المدنية، وتحويل القطاع إلى منطقة محروقة وغير صالحة للحياة. وامتدت جرائم الاحتلال إلى الضفة الغربية، ليكرّس نمطا آخر من العنف بهدف التطهير العرقي، عبر الاقتحامات والإعدامات الميدانية، توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة، هدم المنازل والتهجير القسري، وتهويد القدس وعزلها عن عمقها الفلسطيني، بما يعكس مشروعا استيطانياً طويل الأمد يجرد النساء وأسرهن من أبسط مقومات الأمن الإنساني.

في قطاع غزة، تعامل الاحتلال مع النساء وأجسادهن كأهداف عسكرية، حيث أكدت العديد من التقارير الحقوقية الصادرة عن جهات محايدة وذات مصداقية، ومن ضمنها بعض هيئات الأمم المتحدة ذاتها، إلى أن ما يقرب من ثلثي الضحايا هم من النساء والأطفال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وكافة الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية.

ورغم جريمة الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لم يتحرك مجلس الأمن الدولي لإنفاذ مبدأ المساءلة والمحاسبة لدولة الاحتلال، لضمان عدم الإفلات من العقاب، اعتماداً على مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وغيره من أدوات العدالة الدولية، بل بقي رهينة لقوى الاستعمار الإمبريالي بقيادة الإدارة الأمريكية التي جسدت ولا تزال المعايير المزدوجة فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة وتقرير المصير. فبينما صدرت قرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، تؤكد عدم قانونية الاحتلال وتدعو لإنهائه خلال عام واحد (بدعم ١٢٤ دولة)، ظل هذا الإجماع القانوني والسياسي والقيمي حبرا على ورق، واستمر الدعم العسكري والمالي للاحتلال وتوفير الغطاء السياسي في مجلس الأمن. هذا العجز يفضح الطابع البنيوي الاستعماري للنظام الدولي، ويعيد إنتاج القمع والاستعباد لشعوب دول الجنوب، لتدفع النساء والفتيات الثمن الأكبر جراء سياساته العسكرية والاقتصادية التي تتقاطع مع العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الطبقي والعرقي، مما يشكل منظومة عنف مركبة ومتعددة المستويات.

ألا أن هذا الإطار الدولي المتصدّع والهش، لم يمنع النساء الفلسطينيات من مواصلة نضالهن. فقد كنّ وما زلن رافعة أساسية في الصمود، والمقاومة عبر أدوارهن الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، وبفضل هذا النضال المتراكم، صدر في آب ٢٠٢٥، قرار تاريخي عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، يتناول أوضاع النساء الفلسطينيات ويدعو إلى تعزيز حمايتهن وتقديم المساعدة لهن، في ظل الاحتلال والاستعمار الاستيطاني. هذا القرار يعدّ محطة دولية جديدة تثبت أن صوت المرأة الفلسطينية قادر على فرض نفسه في الأجندة الأممية، رغم محاولات التهميش والإقصاء، ويشكل مرجعية لمزيد من الضغط النسوي على الأمم المتحدة لتفرض احترام حق النساء الفلسطينيات بالعيش بأمن وسلام وفق منظور نسوي تقدمي، يرفض العسكرية ولا يتعامل مع السلام بشكل ميكانيكي، بارتباطه بوقف الحرب فقط، بل يذهب إلى فضاء قيمى وقانونى وإنسانى يوفر العدالة والمساواة واحترام الهويات والتعددية السياسية والقانونية والثقافية، ويوفر الكرامة والأمن الإنسانى المستند على التنمية الشاملة.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتعيد تقييم واقع أجندة «المرأة، السلام والأمن»، بعد ربع قرن على صدور قرار ١٣٢٥، من منظور نسوي حقوقى متجذر في التجربة الفلسطينية، ومن منظور نقدي يتقاطع مع تجارب النساء في دول الجنوب اللواتي يناضلن على أرضية التضامن والفعل الجمعي لإعادة تشكيل خارطة القوة الدولية. فالهدف ليس مجرد توثيق الفشل الدولى في حماية النساء، بل أيضا المساهمة في إعادة تعريف مفهومى السلام والأمن وفق ما أنتجته نضالات النساء الفلسطينيات ونساء العالم: السلام باعتباره عدالة تحررية من كافة أشكال القمع الاستعماري والسلطوي والابوي، ولرفع هذه الرسالة للأمم المتحدة ولكافة الهيئات الدولية للوفاء بالتزاماتها في تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن وتحويلها إلى واقع عملى ينعكس على علاقات القوة المحلية والإقليمية والعالمية.

ولا يفوت الجمعية، وهي تطلق هذه الدراسة، أن تتقدم بالشكر الجزيل للباحثة ولكافة الجهات والمؤسسات التي ساهمت في إنجازها، وخاصة القيادات النسوية البارزة اللواتي تم مقابلتهن لعرض إثراء المحتوى، حيث كان لمداخلتهن الأثر العميق في تطوير الدراسة والإضاءة على مختلف مكونات أجندة المرأة والسلام والأمن في السياق الفلسطينى. كما تشكر الجمعية كافة ممثلى وممثلات مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأكاديميين والأكاديميات، وممثلى وممثلات الكتل الطلابية (في الجامعات الفلسطينية) والنشطاء من الشباب والشابات، ممن شاركوا وشاركوا في الحلقة الدراسية التي عقدت لنقاش مسودة الدراسة، إذ كان لمساهماتهم ومساهماتهم المميزة، الدور الأكبر في تطوير هذه الدراسة.

آمال خريشة

المديرة العامة

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

1. مقدمة

شكّل اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار 1325، في تشرين الأول 2000، إنجازاً بارزاً في الجهود الدولية الرامية لمعالجة الطبيعة الجندرية للصراع وبناء

السلام. وقد سعت الأمم المتحدة من خلال هذا القرار إلى الاعتراف رسمياً بالأدوار الحيوية للمرأة في منع الحروب، وإحلال السلام، وإعادة بناء المجتمعات، مع تفكيك البنس البطيركية التي أقصت النساء تاريخياً عن مراكز صنع القرار. في سياقات اتسمت بالاحتلال الاستيطاني طويل الأمد والانقسام السياسي والتمييز المنهجي القائم على النوع الاجتماعي، كالسياق الفلسطيني، يُبرز استخدام القرار المذكور تناقضاً جوهرياً بين التطلعات العالمية للمساواة بين الجنسين والواقع المعيشي لشعب حرم من حقه في تقرير المصير ونيل حريته. لقد تم استخدام قرار مجلس الأمن الدولي 1325 والقرارات المرتبطة به، والتي شكلت المكونات الأساسية لأجندة المرأة والأمن والسلام، من قبل المؤسسات والائتلافات النسوية الفلسطينية كأداة لإنفاذ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، لمحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكها للقرار، وللقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ضمن مسار النضال التحرري ارتباطاً بنضالهن الجمعي ضد الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني والقيود البنيوية والخطابات المجتمعية البطيركية في المجتمع الفلسطيني.

« إن تطبيق القرار 1325، يختلف عن أي قرار آخر لأنه قرار سياسي قبل أن يكون قراراً نسوياً، القرار يتناول دور المرأة في الأمن والسلام في دول الصراع، مما يعني أنه يمكن أن يستوعب الحالة النسوية تحت الاحتلال، ميزته أنه قرار ثوري يتحدث عن المرأة في دول الصراع على أساس أنها مشاركة وليست ضحية فقط. أما مساوئ القرار فهي أنه قرار لاحق وليس سابق للتحرير، إنه من القرارات صعبة التطبيق، لا يمكن تطبيقه إلا إذا تم إنهاء الاحتلال، لا يمكن تطبيقه بمعزل عن القرارات الدولية الأخرى التي ما زال تطبيقها في حدود التطلعات فقط لغاية اللحظة. وهذا جلي في عدم قدرة محكمة العدل الدولية على وقف الحرب، نحن على يقين أن التنفيذ صعب جداً بوجود المسبب للمعاناة (الاحتلال) وعدم القدرة على الحماية في ظل وجود مسبب عدم الحماية، لكننا اعتبرنا القرار وسيلة لتسليط الضوء على وضع المرأة الفلسطينية بانعكاسات الفقر والفقد، وعدم وجود الموارد، والولادات غير الآمنة، والقتل، والحرمان، والولادات على الحواجز واستهداف مستشفيات الولادة وأقسام الإخصاب، والولادات في الخيام، وانعدام الأمن والأمان في كل تفاصيل الحياة، وهذه جميعها تدرج ضمن حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بزمته.»

ريما كتانة نزال
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
منسقة الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار 1325

يعكس هذا التقرير كيفية تقاطع إطار القرار مع تطلعات النساء الفلسطينيات للتحرر، مقدماً منظوراً نقدياً لتحليل ديناميكية القوة الجندرية، والتواطؤ عبر المعايير المزدوجة في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من قبل مجلس الأمن، بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام، فالقرار لم يأخذ في الحسبان طبيعة الاحتلال الاستعماري الاستيطاني، وبالتالي لم يصمم ليتعامل مع سياقات الإبادة والتهجير القسري والاقتلاع والتجويع ضمن واقع النساء الفلسطينيات بعد السابع من تشرين أول 2023 في قطاع غزة، وكذلك الأمر مع سياسات التطهير العرقي في الضفة الغربية، إضافة إلى تجاهله للتحليل البنيوي النسوي للعنف القائم على القوة العسكرية والاقتصاد النيو ليبرالي، والذي يشكل جوهر النظام الأبوي العالمي. وعليه يعكس التقرير أيضاً، جهود الحركة النسوية في فلسطين من أجل

إعادة قراءة القرار وتوطينه وفق السياق الفلسطيني، ضمن رؤية لا تكتفي بإدماج النساء في آليات قائمة على الهيمنة، بل تستند على منظور الأمن الإنساني، والسلام الشامل المرتبط بالتححرر من الاستعمار لإحقاق العدالة والكرامة.

السياق التاريخي والسياسي الفلسطيني تعيش النساء الفلسطينيات، ومنذ ما يزيد عن 76 عاما، في بيئة قاسية اتسمت بالنزوح القسري والتهجير، نتيجة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والذي ابتدأ بنكبة

العام 1948 وتدمير عشرات المدن والقرى الفلسطينية، وتهجير ما يقرب من ثلثي الشعب الفلسطيني. ومع احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس منذ العام 1967، عانى المجتمع الفلسطيني من نظام معقد من السيطرة العسكرية والحواجز المقيدة لحرية الحركة، وهدم المنازل وبناء المستوطنات التي تنتهك القانون الدولي، وكذلك الهجمات العسكرية المستمرة، والتي عطلت بشكل دائم نشاط الحياة اليومية. وفي إطار هذه الديناميكية، كانت النساء عنصرا فاعلا في المقاومة وكذلك كن ضحايا للعنف. فخلال الانتفاضة الأولى (-1987 1993) تضمن دور النساء بناء شبكات شعبية ودعم الإضرابات وحماية المجتمعات من التوغلات العسكرية الإسرائيلية وما إلى ذلك. وبالمقارنة، زاد في ظل الانتفاضة الثانية (2000-2005)، زاد القمع بشكل كبير، وتميز بالاعتقالات التعسفية والعنف الوحشي والصعوبات الاقتصادية، إلا أن دور النساء في تعزيز صمود المجتمع، لم يتراجع. ومع ذلك، فإن القيادة النسوية غالبا ما تم تجاهلها في السياقات السياسية الرسمية، وهي ظاهرة دولية حيث يتم الاعتراف بأدوار المرأة في حركات التحرير في الخطابة فقط، ولكن ليس في الممارسة العملية. اتسمت نقطة التحول في عام 2007 بضغط مزدوج على النساء الفلسطينيات إما بسبب الاحتلال أو الجمود السياسي الداخلي. وفي العام 2017 وُضعت خطة العمل الوطنية للسلطة الفلسطينية مع التركيز على إشراك المرأة في بناء السلام وإصلاحات القطاعات الأمنية. وكانت هذه الجهود رمزية إلى حد كبير، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وتسارع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، والهجمات المتعددة التي شنها الجيش الإسرائيلي على المدنيين والمدن.

ويمكن القول هنا أن العام 2023، شكل محطة مفصلية في حياة النساء الفلسطينيات، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وتصاعد اعتداءات الاحتلال، والتي توجت بحرب الإبادة التي انطلق شرارتها الأولى بعد السبع من تشرين أول. ففي ظل حصار استمر منذ العام 2007 على قطاع غزة، وصلت الأمور لدرجة لم تعد تحتمل، فقد ارتفعت نسبة البطالة لمستوى تجاوز 60% وانهيار تام لمنظومة الخدمات الصحية والاجتماعية في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، قامت حكومة الاحتلال بتسليح عصابات المستوطنين واطلقت لها العنان لممارسة

« القرار مرتبط بدور المجتمع المدني التاريخي في مقاومة الاحتلال بطرق مختلفة. كان هناك مرجعيات للمجتمع المدني كوننا نعيش في سياق استعماري، كان هناك جهد كبير وبالذات المؤسسات النسوية ذات الطابع الجماهيري والمضمون السياسي، فكانت تستند إلى اتفاقية جنيف الرابعة وتطالب بمساءلة الاحتلال ووقف سياسة المعايير المزدوجة وتطبيق كل القرارات المرتبطة بالسياق الفلسطيني. في العام 2005 أصبح هناك معرفة أكثر بالقرار واستخدمته الحركة النسوية كأداة للمحاسبة وتوسيع التشبيك الإقليمي والعالمي.»

آمال خريشة
المديرة العامة- جمعية المرأة
العاملة الفلسطينية للتنمية

القتل والترويع بحق الفلسطينيين والفلسطينيات. ومع انطلاق حرب الإبادة، كانت النساء هنّ الفئة الأكثر هشاشة وتحملن العبء الأكبر للمأساة التي فرضت على الشعب الفلسطيني. فقد قامت قوات الاحتلال باستهداف النساء بشكل مباشر، حيث أن نسبة النساء والأطفال من بين ضحايا العدوان، اقتربت من الثلثين حسب الإحصائيات الرسمية، كما أدت حرب الإبادة إلى تدمير مناطق بأكملها ونزوح ما يقرب من 1.9 مليون شخص، مما جعل النساء يعشن الأزمات واحدة تلو الأخرى:

- استهداف النساء بشكل مباشر بالهجمات العسكرية الإسرائيلية: واجهت النساء عمليات قتل جماعي، واعتقال تعسفي، وعنف جنسي. كما تعرضت مراكز الأمومة والطفولة للهجمات العسكرية وتدميرها بشكل كامل، حيث حرمت أكثر من 50,000 امرأة حامل من الرعاية.
- النزوح والتجويع: واجهت العائلات التي لجأت إلى مدارس الأونروا وغيرها من المرافق العامة التي تحولت إلى ملاجئ، أو العائلات التي سكنت في الخيام، المجاعة تحت الحصار الإسرائيلي، حيث ضحت الأمهات بحصصهن الغذائية لإطعام أطفالهن.
- التعتيم على دور المرأة: حولت الروايات الإعلامية النساء الفلسطينيات إلى ضحايا سلبيات، مع تجاهل أدوارهن كمقدمات رعاية، وقائدات مجتمعات، وناشطات يوثقن جرائم الحرب.

«تحفظنا على قرار 1325 هو عدم أخذ خصوصية المسألة تحت الاحتلال، وبالرغم من انتقادنا إلا أننا لم ننأ بأنفسنا عن القرار الذي اشتمل على الوقاية والحماية والمشاركة، ونحن أضعنا عليها من البداية المسألة ليكون هناك محاسبة للاحتلال على جرائمه التي ترتكب بحق النساء والفتيات الفلسطينيات وطبعاً نعمل على موضوع غياب سياسات وقوانين تضمن حقوق النساء في الوصول إلى مراكز صنع القرار ولكن التركيز الأكبر على انتهاكات الاحتلال وكيف تؤثر على النساء.»

رندة سنيورة
مديرة مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
(WCLAC)

أعادت الحرب أيضاً النقاشات حول القرار 1325. فبينما دعت الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار، استغلت الدول الغربية القرار لإدانة حماس، متجاهلة اعتداء إسرائيل غير المتناسب، على النساء والأطفال في قطاع غزة. وقد أبرز هذا التباين انتقائية في تطبيق القرار 1325 لدرجة يتم في بعض الأحيان إضفاء الشرعية على المحتلين.

في أعقاب الحرب، واجهت النساء الفلسطينيات واقعاً مدمراً:

- دُمّر أكثر من 70% من البنية التحتية في غزة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمنازل والأعيان المدنية والمراكز الثقافية والمؤسسات ومن ضمنها تلك التي تقودها النساء. وهنا يبدو جلياً أن إعادة الإعمار مستحيلة في ظل العدوان والحصار المستمر.
- التصعيد في الضفة الغربية: تصاعد عدوان الاحتلال الإسرائيلي وهجمات المستوطنين، مع نزوح أكثر من 500 أسرة فلسطينية قسراً في عامي 2023 و2024. تواجه الناشطات اللواتي يوثقن هذه الجرائم الاعتقال وحملات التشهير والمضايقات من قبل القوات الإسرائيلية.
- الانقسامات النسوية العالمية: بينما تجاهلت الحركات النسوية الغربية المعروفة معاناة الفلسطينيين والفلسطينيات إلى حد كبير، حشدت تحالفات نسوية

عابرة للحدود الوطنية - مثل التجمع النسوي الفلسطيني و"الصوت اليهودي من أجل السلام" - جهوداً لربط العدالة الجنائية بالمقاومة ضد الاستعمار، مطالبة بإنهاء العدوان والاحتلال.

الاتفاقيات ذات العلاقة

شكلت أجندة المرأة والسلام والأمن، المرسخة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، منارة أمل خصوصاً في ظل الظلم والعنف الممنهج الذي تعيشه النساء في فلسطين. حيث أثرت عقود من الاحتلال والعنف المركب تأثيراً جوهرياً على تجارب النساء في الصراع والمقاومة. وقد سعت القرارات اللاحقة - قرارات مجلس الأمن رقم 1820 (2008)، و1888 (2009)، و2242 (2015) - إلى البناء على هذا الإطار، من خلال السعي لمعالجة العنف الجنسي في الحرب، وإنشاء آليات رصد، ودمج منظور النوع الاجتماعي في مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن تطبيقها في فلسطين، وخاصة بعد العدوان وحرب الإبادة التي بدأت بعد السابع من تشرين أول 2023، يكشف عن تناقضات عميقة بين المعايير الدولية والحقائق على الأرض في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

قرار مجلس الأمن رقم 1820 (2008): العنف الجنسي كأداة استعمارية: يتقاطع قرار مجلس الأمن رقم 1820 الذي يقر بالعنف الجنسي كسلاح حرب، مع القرار رقم 1325 من خلال المطالبة بمحاسبة الجناة وحماية الناجين والناجيات. إلا أن تطبيقه في السياق الفلسطيني شابه التسييس وازدواجية المعايير. خلال العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، أفادت نساء فلسطينيات بتعرضهن لتعذيب جنسي ممنهج، بما في ذلك التعري القسري، وعمليات التفتيش الجسدي المهينة، والتهديد بالاعتصاب من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي، كما وثقته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 2025. وفي الضفة الغربية، لا تزال عمليات التفتيش بالتعري والتحرش الجنسي أثناء الاعتقالات، أساليب ترهيب روتينية (B'Tselem, 2024). ومع ذلك، تنكر إسرائيل هذه الادعاءات باستمرار باعتبارها "دعاية حماس"، بينما تواجه المحكمة الجنائية الدولية عقبات سياسية ولوجستية أمام التحقيق. خصوصاً إذا ما قورن ذلك بالإدانة السريعة من المجتمع الدولي للعنف الجنسي المزعوم ضد النساء الإسرائيليات في السابع من تشرين أول بينما تم استبعاد شهادات الناجيات الفلسطينيات. هذا التطبيق الانتقائي لقرار مجلس الأمن رقم 1820 يبرز استخدامه كسلاح لإضفاء الشرعية على الاحتلال، مع تجاهل معاناة النساء الفلسطينيات.

قرار مجلس الأمن رقم 1888 (2009): ركز هذا القرار على منع العنف الجنسي في النزاعات، عبر تعيين ممثل خاص وإنشاء آليات رصد. ومع ذلك، فإن الحصار الإسرائيلي يحول دون وصول وكالات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى غزة، مما يعطل جهود التوثيق والمساءلة. كما فاقمت الكارثة الإنسانية الناجمة عن تدمير البنية التحتية والنزوح الجماعي من مخاطر الاستغلال الجنسي وزواج الأطفال، حيث تشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن أكثر من 71% من الفتيات في غزة يجبرن على الزواج المبكر نتيجة للفقر المدقع، وهو ما يعد انتهاكاً غير مباشر لروح القرار 1888.

أما قرار مجلس الأمن رقم 1889 للعام 2009 الذي يهدف إلى تسريع تنفيذ قرار 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن، فيواجه عقبات تتمثل في صعوبة جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بسبب القيود الإسرائيلية على الحركة.

كما يهمل دور المرأة الفلسطينية في عمليات صنع القرار، إذ تهيمن الأولويات السياسية والأمنية على الخطاب الدولي حول الصراع، بينما تفتقر منظمات المجتمع المدني المحلية إلى الموارد الكافية لمواكبة المؤشرات العالمية التي يقترحها القرار.

وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم 1960 للعام (2010) الذي ينص على إنشاء نظام للمساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات، فإن غياب الرصد الدولي الميداني في غزة - بسبب منع إسرائيل دخول المراقبين - يحول دون توثيق الانتهاكات بشكل منهجي. كما أن عدم اعتراف إسرائيل باختصاص المحكمة الجنائية الدولية يعمق حالة الإفلات من العقاب، بينما تمنع الوصمة الاجتماعية الناجيات من الإبلاغ عن الاعتداءات.

ويأتي قرار مجلس الأمن رقم 2122 للعام 2013 لمعالجة الثغرات في أجندة المرأة والسلام والأمن، عبر ربط المساواة الجندرية بالأمن الدولي. لكن الأزمات الإنسانية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية، مثل انهيار النظام الصحي في قطاع غزة، تحول تركيز الجهود من تمكين المرأة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء. كما تضعف الممارسات الإسرائيلية، كالاتقالات التعسفية والتوسع الاستيطاني والحوازر العسكرية، قدرة المؤسسات النسوية على العمل، فيما يفشل غياب التنسيق الدولي في إجبار إسرائيل على الالتزام بمتطلبات القرار.

أما قرار مجلس الأمن رقم 2106 للعام 2013 الذي يصف العنف الجنسي في النزاعات كجريمة حرب، فيواجه تحديات قانونية وسياسية في السياق الفلسطيني. فعلى الرغم من انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 2015، فإن التعقيدات السياسية تحول دون تقديم قضايا العنف الجنسي المرتبط بالاحتلال إلى المحكمة المذكورة. كما يعيق الانقسام الداخلي الفلسطيني بين فتح وحماس، الجهود الرامية إلى توثيق الانتهاكات بشكل موحد. قرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015): استخدم هذا القرار، الذي يربط بين منظور النوع الاجتماعي واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، لقمع التمثيل السياسي للمرأة الفلسطينية. تصور إسرائيل احتلالها على أنه عملية "مكافحة إرهاب"، مستخدمة هذا القرار لتبرير الاعتقالات الجماعية للنساء الفلسطينيات - أكثر من 300 امرأة معتقلة منذ تشرين أول 2023 ولاستهداف منظمات المجتمع المدني مثل مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. توصف الناشطات اللواتي ينظمّن الاحتجاجات أو يوثقن جرائم الحرب بأنهن "إرهابيات"، في محاولة لإسكات مشاركتهن في بناء السلام كما هو منصوص عليه في القرار 1325. علاوة على ذلك، فإن مفاوضات وقف إطلاق النار التي تلت 7 تشرين أول بقيادة الولايات المتحدة ومصر وقطر، تستبعد النساء الفلسطينيات تماماً، على الرغم من تأكيد القرار 2242 على إدماجهن. رداً على ذلك، تدخلت مبادرات شعبية ونسوية عديدة ومتنوعة لملء هذا الفراغ حيث قدمت خدمات الدعم النفسي، والمساعدة القانونية، وتوثيق جرائم الحرب. وتجسد هذه الجهود البدائل النسوية المحلية لأطر عمل المرأة والسلام والأمن التي تركز على الدولة.

يكشف تفاعل هذه القرارات في فلسطين عن عيوب منهجية في أجندة المرأة والسلام والأمن. فالتطبيق الانتقائي يعطي الأولوية للروايات الإسرائيلية على حساب الواقع الفلسطيني الفعلي، كما يتضح في تقرير الأمم المتحدة الصادر في آذار 2024 حول أحداث السابع من تشرين أول، والذي أغفل أصوات الناجيات

الفلسطينيات. كما تُفرغ سياسات الاحتلال الإسرائيلي - المستوطنات ونقاط التفتيش والتشرد - رכיعة المشاركة في القرار 1325 من معناها، إذ لا تستطيع النساء الفلسطينيات المشاركة في بناء السلام بينما تتعرض مجتمعاتهن للقصف. تُظهر هذه التحليلات الترابط الجدلي بين قرار مجلس الأمن 1325 ومختلف القرارات الأممية ذات العلاقة، وأن التحديات التي تواجه تنفيذ قرارات مجلس الأمن في فلسطين لا تنبع من طبيعة النزاع فحسب، بل أيضاً من سياسات مركبة تعتمد على إسرائيل، مثل الحصار والتجويع، والتي تُحوّل الأزمات الإنسانية إلى أداة ضغط تزيد من هشاشة المرأة الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، يُساهم صمت المجتمع الدولي عن هذه الانتهاكات في شرعنة العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من واقع الاحتلال. ولتجاوز هذه الإشكاليات، لا بد من تعزيز آليات الرصد البديلة عبر دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وخلق مسارات قانونية دولية مُلزِمة لمحاسبة مرتكبي العنف الجنسي، وربط المساعدات المقدمة لإسرائيل بوقف انتهاكاتهم لقرارات مجلس الأمن.

الاستراتيجية المحلية NAP

اعتمدت السلطة الفلسطينية رسمياً خطة العمل الوطنية الفلسطينية بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (المرأة والسلام والأمن) في عام 2017 كإطار استراتيجي لتعزيز المساواة بين الجنسين في ظل الاحتلال الإسرائيلي والسيطرة المجزوءة للسلطة الفلسطينية. يركز هذا النهج على واقع المرأة الفلسطينية، التي تعاني من عنف ممنهج في ظل الاحتلال والقيود الأبوية داخل مجتمعاتها. وقد أُنشئت خطة العمل الوطنية، المتجذرة في الواقع المعيشي للنساء الفلسطينيات، اللاتي يعانين من العنف المتواصل في ظل الاحتلال والقيود الأبوية داخل مجتمعاتهن، من عقود من المناصرة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني. تم تطوير خطة العمل الوطنية من خلال مشاورات مكثفة بين الوزارات الحكومية المعنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تتوافق مع الركائز الأربعة لقرار مجلس الأمن رقم 1325: المشاركة والحماية والوقاية والإغاثة/الإنعاش، مع تكييفها مع التحديات الفريدة التي تواجه فلسطين وبالذات من خلال إضافة مساءلة الاحتلال عن الإجرام والاعتداءات التي يرتكبها.

بين عامي 2014 و2016، تعاون ائتلاف من منظمات المجتمع المدني وممثلي/ ممثلات الحكومة والوكالات الدولية لصياغة الخطة، التي تُوّجت بإطلاقها رسمياً عام 2017، بقيادة وزارة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية. أولت النسخة الأولى (2017-2019) الأولوية لزيادة التمثيل السياسي للمرأة، وتعزيز الحماية القانونية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودمج منظور النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية. أما النسخة الثانية من خطة العمل الوطنية (2020-2024)، والتي تم

تمديدتها حتى عام 2025 بسبب التصعيد الإسرائيلي الذي تجاوز كل الحدود، فقد وسَّع نطاق هذه الأهداف لمعالجة التحديات الناشئة مثل المناصرة الرقمية وإشراك الشباب. ولأجل تمديد الخطة تم إعداد ورقة مفهومية، يتم اعتمادها حالياً في إعداد الخطة الاستراتيجية (الجيل الثالث) والتي يجري نقاشها حالياً (خلال فترة إعداد هذا التقرير).

تشمل الإنجازات منذ عام 2017 تقدماً تدريجياً، لكنه غير كافٍ، في المشاركة السياسية للمرأة، مع ارتفاع تمثيل النساء في المجالس المحلية من 12% إلى 20%، والإصلاحات القانونية التي تجرم "جرائم الشرف". تم إنشاء ستة عشر مركزاً للحماية في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لدعم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب برامج تدريبية لأكثر من 1200 ضابط شرطة وقاضٍ/ قاضية وعامل/عاملة رعاية صحية على إدارة الحالات التي تراعي النوع الاجتماعي. كما سهلت خطة العمل الوطنية تقديم المساعدات الإنسانية التي تراعي النوع الاجتماعي خلال الأزمات، بما في ذلك العدوان على غزة في عامي 2021 و2023، حيث أعطيت الأولوية لمجموعات صحة الأم والاستشارات المتعلقة بالصدمات. تركز أولويات خطة العمل الوطنية للفترة 2024-2025 على المساءلة عن الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، وتمكين الشباب، وتكامل السياسات، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية المقترحة بشأن النوع الاجتماعي وتغير المناخ. ويعتمد النجاح على تعزيز القيادة الشعبية، وتأمين تمويل مستدام، ومواءمة الدعوة الدولية مع المقاومة المناهضة للاستعمار. في حين أن خطة العمل الوطنية قد عززت حضور المرأة في بناء السلام وعززت الحماية القانونية، إلا أن إمكاناتها الكاملة لا تزال مقيدة بالاحتلال والجمود السياسي. بالنسبة للمرأة الفلسطينية، لا يتطلب التمكين الحقيقي إصلاحات تقنية فحسب، بل يتطلب أيضاً رؤية تحويلية تربط العدالة الجندرية والتحول الديمقراطي بالتححر الوطني.

مشاركة النساء

رغم التقدم النسبي في السياسات المعلنة لتعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في صنع القرار، لا تزال الفجوة واسعة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية. يعزى ذلك إلى تحديات بنيوية مثل الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي الداخلي، والثقافة الأبوية، ومحدودية الإرادة السياسية.

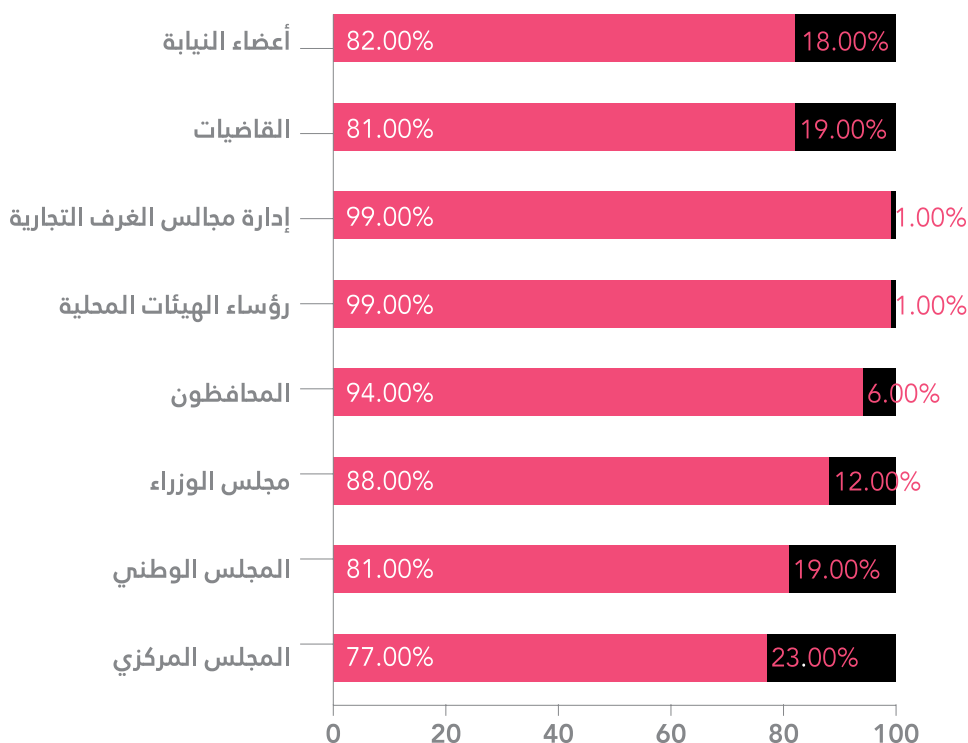
هدفت الخطة الوطنية لتنفيذ قرار 1325 (2021-2024) لزيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار بنسبة 30% (حسب قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي)، كما تنص المادة 5 من قانون الانتخابات الفلسطيني

«النساء في غزة يعتبرن ضحايا فقط، لا مجال للمشاركة، حتى المشاركة في النضال السياسي غير موجود، لا أحد هنا يرى أننا يمكننا المشاركة، نحن نغيب عن المشهد السياسي تماماً، بسبب المجتمع الذكوري، وعدم قبول الأحزاب لمشاركتنا. أن المجتمع الذكوري يؤثر على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة مما يفقدنا القدرة المشاركة. أضيف إلى ذلك عدم وجود حماية للنساء مما يعرضها للعنف. فترة الحرب لا يوجد أية اعتبارات قانونية أو حقوق للنساء هذا يجعل التحدي الذي تواجهه النساء تحدياً مركباً. على الرغم من الحمل الشديد والأدوار المتعددة التي تقوم بها النساء في غزة في هذا الوقت بالذات. أصبح الزواج المبكر ظاهرة سائدة في هذه الظروف ظناً من المجتمع أن هذا يساهم في حماية المرأة. النساء حالياً لا تستطيع الحصول على أية مساعدات، فهي لا تستطيع مزاحمة الرجال في ذلك، وإذا كانت غير معيلة لأسرة أو غير متزوجة أو أرملة بدون عائلة فلا تتعامل معها الأنظمة الإغاثية على أنها تحتاج إلى مساعدة فتسقط من قوائم الشروط المرجعية للمساعدات.

هويدة الدريملي
مؤسسة الثقافة والفكر الحر

على تخصيص 20% من المقاعد للنساء، لكن تطبيقها يقتصر على الهيئات المحلية دون الوطنية. كما يتبين غياب التمثيل النسائي في المفاوضات أو مبادرات المصالحة. وفي حين تقود منظمات نسوية عديدة حوارات مجتمعية، إلا أن توصياتها لا تتبنى رسمياً. يبين الشكل التالي نسبة مشاركة النساء في بعض القطاعات ذات العلاقة.

نسبة مشاركة النساء



2. أهداف ومنهجية الدراسة

تستخدم الباحثة نهجًا مختلطًا يجمع بين المقابلات النوعية المتعمقة والتحليل المنهجي للبيانات الثانوية لفحص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشكل نقدي، بما في ذلك تفاعل خطة العمل الوطنية مع السياق والديناميكيات السياسية الأوسع، وخاصة فيما يتعلق بالتصعيد بعد تشرين أول 2023. وشملت المقابلات وزارة شؤون المرأة وممثلات عن منظمات المجتمع المدني (مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية) ومسؤولين/مسؤولات من الهيئات الدولية (مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وناشطات مجتمعيات يعملن في الضفة الغربية وقطاع غزة. تهدف هذه المقابلات إلى التقاط رؤى مباشرة حول نجاحات خطة العمل الوطنية وتحدياتها وتعديلاتها في سياق الاحتلال والتجزئة السياسية والأزمات المستمرة. كما ساعدت البيانات الثانوية في تقديم مراجعة شاملة للأدبيات. وشمل ذلك وثائق السياسات والأوراق الصادرة عن السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. تهدف هذه الورقة إلى دراسة التحديات والاتفاق التي يواجهها تطبيق قرار 1325، وبشكل خاص تهدف إلى:

1. تحديد الأدوار والمسؤوليات للأطراف ذات العلاقة في تطبيق القرار
2. تحليل دور الجهات الرسمية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية في تطبيق القرار
3. تقديم التوصيات اللازمة لتفعيل وإنجاح القرار

3. تحليل الأطراف ذات العلاقة

تتألف اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 من ممثلين/ ممثلات عن الوزارات المعنية والإعلام والمجتمع المدني، مثل مكتب الرئيس، وأمين عام مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية والمغتربين، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ورئيسة اللجنة الاستشارية للنوع الاجتماعي في قطاع الأمن. وترأس وزارة شؤون المرأة اللجنة الوطنية العليا، وتضم اللجنة خبراء/خبيرات من عدة مؤسسات من قطاع غزة.

يقدم هذا القسم تحليلاً مفصلاً للجهات ذات العلاقة بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325، واهتماماتها، وتحدياتها، ومساهماتها، واحتياجاتها.

1. السلطة الفلسطينية

للسلطة الفلسطينية مصلحة مزدوجة في تعزيز حقوق المرأة من خلال خطة العمل الوطنية، وفي الوقت نفسه، في التعامل مع سيادتها المحدودة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي. وبصفتها الهيئة الحاكمة في أجزاء من الضفة الغربية، تسعى السلطة الفلسطينية إلى الامتثال للالتزامات الدولية، مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325، لتعزيز شرعيتها. ومع ذلك، فإن قدرتها مقيدة بسيطرة إسرائيلية كاملة على 60% من الضفة الغربية (المنطقة المصنفة ج)، حيث تمنع المؤسسات الفلسطينية من العمل. ويزيد الانقسام السياسي بين فتح وحماس من تعقيد التنفيذ المتناسك للسياسات، مما يترك قطاع غزة مستبعداً إلى حد كبير من مبادرات خطة العمل الوطنية. رغم هذه التحديات، ورغم عدم توفر الإرادة السياسية الكافية لدى السلطة الوطنية للحد من كافة أشكال التمييز ضد النساء الفلسطينيات، رفعت السلطة الفلسطينية نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية من 12% عام 2016 إلى 20% عام 2023. ولتحقيق استدامة هذا التقدم وتطويره بما يتوافق والمواثيق الوطنية والدولية، تحتاج السلطة الفلسطينية إلى توفر الإرادة السياسية الذاتية لديها لإحداث التغيير المنشود لواقع النساء، وأيضاً إلى تمويل مستدام وضغط دولي على إسرائيل لتخفيف القيود المفروضة على حرية الحركة.

2. مؤسسات المجتمع المدني

تعد مؤسسات مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وغيرها، جهات محورية في مناصرة العدالة الجنسية وحماية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويواجه عمل هذه المؤسسات عدة تحديات ومن ضمنها حصاراً إسرائيلياً مشدداً على قطاع غزة، مما يُعيق الوصول إلى 2.3 مليون فلسطيني، من بينهم مليون امرأة وفتاة

3. النساء الفلسطينيات المستفيدات

تعاني النساء الفلسطينيات، اللواتي يشكلن 49% من العدد الكلي للمواطنين والمواطنات، من قمع مزدوج: 37% يواجهن انعدام الأمن الاقتصادي بسبب البطالة التي يفرضها الاحتلال.

تأثرت النساء بشكل كبير بالعدوان، إذ تعرضن للعنف بأشكال وأنواع مختلفة. ازداد العنف ضد النساء والفتيات مع مواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني سواء كان عنفاً محلياً أو عنفاً من القوات الإسرائيلية. وأما في قطاع غزة، فقد أدى انعدام الخصوصية في مراكز اللجوء إلى تعرض النساء والفتيات للتحرش اللفظي والجنسي، حتى من قبل مقدمي الخدمات أنفسهم، حيث أن هذه الحوادث أخذت في الازدياد.

ومع تواصل العدوان تزايدت احتياجاتهن إلى توفير أماكن آمنة، وفرص اقتصادية، وإدماجهن في عمليات إدارة مراكز اللجوء والنزوح، ولجان المساعدات الإنسانية والإغاثية، حيث لا يزال تمثيلهن ضعيفاً، وأحياناً معدوماً، كما هو الحال في المفاوضات حول الوضع في غزة ووقف العدوان.

4. الأحزاب السياسية

تلعب الأحزاب السياسية في فلسطين، وخاصة الفصائل المهيمنة (فتح وحماس)، دوراً حاسماً ومتناقضاً في دفع أو عرقلة خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325. وينبع نفوذها من هياكل الحكم الخاصة بها، والأولويات الإيديولوجية، والسيطرة على الموارد:

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

بصفتهما الحزب القيادي في السلطة الفلسطينية، دعمت فتح ضمناً خطة العمل الوطنية وعززت المشاركة السياسية للمرأة من خلال تدابير رمزية، مثل:

- نظام الحصص: أكدت على قرارى المجلسين المركزي والوطني الصادرين عامي 2015 وعام 2018 بزيادة تمثيل النساء إلى 30% في كافة هيئات صنع القرار، إلا أن التطبيق لم يرتق لهذه النسبة، ودليل ذلك أن نسبة الترشح في انتخابات 2021\2022 وصلت إلى ما يقارب 25%، ونسبة التمثيل الفعلي في نتائج الانتخابات (سواء بالانتخاب أو التزكية، لم تتجاوز الـ 20.8%).
- الإصلاحات التشريعية: دعم تعديلات قانون العقوبات في عام 2021 لتجريم "جرائم الشرف".
- رفع حصة النساء إلى 30% في كافة مؤسسات منظمة التحرير.
- حسب المؤتمر السابع لحركة "فتح" في العام 2016، تمثيل النساء في اللجنة المركزية امرأة واحدة من أصل (21) عضواً بنسبة 4.8%، أما المجلس الثوري فيوجد (11) امرأة من أصل 80 بنسبة 13.8%.

<https://www.un.org/unispal/document/blockade-of-aid-will-have-far-reaching-consequences-for-women-and-girls-in-gaza-warns-unfpa-arab-states-regional-office/>

[https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4706#:~:text=Women%20are%20half%20of%20the,1.13%20million%20in%20Gaza%20Strip\),](https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4706#:~:text=Women%20are%20half%20of%20the,1.13%20million%20in%20Gaza%20Strip),)

<https://palestine.actionaid.org/news/2024/actionaid-palestinian-women-face-increased-violence-and-missing-justice>

-حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

تدير حماس قطاع غزة بشكل مستقل عن السلطة الفلسطينية منذ الانقسام في العام 2007، وتعمل في إطار محافظ يعقد التوافق مع نهج القرار رقم 1325 القائم على الحقوق. عُقد مؤتمر حركة حماس الأخير في العام 2020، وشكل نقلة نوعية لتمثيل المرأة في المكتب السياسي بواقع امرأتين اثنتين من أصل (16) عضوًا بنسبة 12.5 %، بعد أن كان لا وجود لها في هذا المستوى القيادي، أما في مجلس الشورى (الإطار القيادي الثاني)، فقد وصل في آخر ثلاث دورات انتخابية تمثيل النساء إلى (11) امرأة من أصل (81) عضوًا بنسبة 13.6%. ورغم هذا التطور النسبي، إلا أن التمثيل النسائي داخل هياكل الحركة يبقى ضعيفا ولم يرتق للمستوى المطلوب. تطبق حماس معايير جندرية محافظة، مثل قيود على تنقل النساء دون ولي أمر، مما يتعارض مع مبادئ التمكين الواردة في قرار رقم 1325. كذلك ترفض حماس في ظل استمرار الانقسام، المبادرات التي تقودها السلطة الفلسطينية، مما يبقي قطاع غزة مستبعدا من 85% من برامج خطة العمل الوطنية، بما في ذلك مآوي العنف القائم على النوع الاجتماعي والإصلاحات القانونية.

-الأحزاب الأخرى

- عُقد آخر مؤتمر لجبهة التحرير العربية في العام 2018، ولم تمثل المرأة في القيادة القطرية التي تتكون من (15) عضوًا، أما اللجنة المركزية فيها امرأة واحدة من أصل (18)، بنسبة 5.6%.
- عقد مؤتمر جبهة النضال الشعبي الأخير في حزيران 2021، وبلغت نسبة تمثيل المرأة في المكتب السياسي 17% (3 من أصل 18)، وهذا التشكيل الأول الذي يضم في عضويته نساء منذ انطلاقة الجبهة، أما اللجنة المركزية فضمت (27 من أصل 113) أي بنسبة 23.9%، حيث ارتفعت النسبة عن المؤتمر الذي سبقه في 2005 (6 من أصل 43) بنسبة 14%.
- عُقد المؤتمر الأخير للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) في العام 2019، وتراجع تمثيل النساء في المكتب السياسي إلى (4) من أصل (21) بنسبة 17%، مقارنة بالمؤتمر العام 2011 حيث مثلت (6) نساء من أصل (21) في المكتب السياسي بنسبة (28.6%). أما في اللجنة المركزية فقد تراجع تمثيل النساء من (30) من أصل (75) عضوًا (بنسبة 40%) إلى (27) امرأة من أصل (92) بنسبة 29%.
- قد آخر مؤتمر وطني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في العام 2013، وحصدت النساء (3) مقاعد في المكتب السياسي من أصل (18) عضوًا بنسبة 16.7 %، أما في اللجنة المركزية فتواجدت (18) امرأة من أصل (75) عضوًا بنسبة 24%.
- عُقد آخر مؤتمر وطني للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في العام 2024،

وبلغت نسبة النساء في المكتب السياسي 22%، أما في اللجنة المركزية فبلغت النسبة 20%.

- عُقد آخر مؤتمر لحزب الشعب الفلسطيني في العام 2008، ومثلت (4) نساء من أصل (19) عضواً في المكتب السياسي بنسبة 21%، أما اللجنة المركزية فوصل العدد إلى (11) امرأة من أصل 37 عضواً بنسبة 29.7%.
- تبلورت دائرة خاصة بالعمل النسائي داخل حركة الجهاد الإسلامي في العام 2010، إلا أن المنسق لها كان رجلاً، وهو من يمثلها في قيادة الساحة. أما في آخر انتخابات 2019-2020 فتطورت الدائرة لتصبح الإطار النسوي ومسؤولته ونائبتها عضوتان في الهيئة العليا (المستوى القيادي الثاني) من أصل (11) عضواً بنسبة 18%، إلا أن المكتب السياسي يفتقر إلى وجود النساء.
- عُقد آخر مؤتمر لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية في العام 2017، ومثلت (2) امرأة من أصل (7) أعضاء في المكتب السياسي بنسبة 28.6%، فيما ضمت اللجنة المركزية (2) امرأة من أصل (17) عضواً بنسبة 11.8%.

5. المؤسسات الدولية

تسعى وكالات الأمم المتحدة إلى مواءمة خطة العمل الوطنية مع الأجندات العالمية للمرأة والسلام والأمن، إلا أنها تواجه عوائق لوجستية وسياسية. على سبيل المثال، مُنع وصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى قطاع غزة منذ العام 2023، مما حدّ من قدرتها على رصد اتجاهات العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تقديم المساعدات. على الرغم من ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعطاء أولوية للإغاثة الطارئة على برامج النوع الاجتماعي طويلة الأجل. تحتاج المنظمات الدولية إلى تعاون أكبر من الاحتلال الإسرائيلي للوصول إلى المناطق المنكوبة وإلى نماذج تمويل أكثر مراعاة للسياق. ويضاف إلى ذلك أن جوهر المشكلة يكمن في ازدواجية المعايير لدى بعض المؤسسات الدولية مما أدى إلى ضعف آليات المساءلة والمراقبة على تطبيقات القرار 1325 في الحالة الفلسطينية مما أدى إلى فشل هذه المؤسسات في حماية النساء الفلسطينيات وفق القرار 1325.

6. الدول المانحة

تسعى الدول المانحة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين مع الحفاظ على توازن العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. على سبيل المثال، خصصت السويد 27 مليون يورو كدعم إنساني لقطاع غزة بحلول عام 2025. وحافظت على تجارة الأسلحة مع إسرائيل، التي بلغت 2.7 مليار يورو في العام نفسه. يقوض هذا التناقض مصداقية خطة العمل الوطنية، إذ تتزامن أموال مراكز إيواء العنف القائم على النوع الاجتماعي مع الأسلحة المستخدمة في تدمير قطاع غزة. يحتاج المانحون إلى الشفافية في استخدام الأموال ومواءمتها مع الأولويات المحلية. (وللحفاظ على توازن العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ازدادت أيضاً تقييدات وشروط الدول المانحة، ودليل ذلك تم تخفيض التمويل ووقف بعض المشاريع الممولة من الدول المانحة).

7. النسويات العالميات

تستغل حركات مثل "نسويات من أجل فلسطين" و"صوت يهودي من أجل السلام" قرار مجلس الأمن رقم 1325 للمطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل. على سبيل المثال، أبرزت حملة "أوقفوا تسليح إسرائيل" لعام 2023 أن صادرات الأسلحة من الاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل بقيمة 400 مليون يورو في عام 2023 غذت العنف الذي أضر بالنساء بشكل كبير. ويتمشى هذا مع محور الوقاية من خلال استهداف الأسباب الجذرية للصراع. تتعاون النسويات العالميات مع منظمات فلسطينية لتوثيق تجارب النساء. خلال العدوان على قطاع غزة نشرت حملات مثل "غزة تحت الهجوم".

تواجه النسويات المؤيدات لفلسطين اتهامات بمعاداة السامية، لا سيما في الدول الغربية. في عام 2023 أوقفت الحكومة الألمانية تمويل مؤتمرات "وجهات نظر نسوية حول فلسطين"، بدعوى "التحيز ضد إسرائيل".

الجهات ذات العلاقة	الاهتمام	التحديات	المساهمة	الاحتياج	المطلوب وفق قرار 1325
الجهات الداخلية					
السلطة الفلسطينية	تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق المرأة والالتزامات الدولية	محدودية السيادة في ظل الاحتلال، انقسامات سياسية (انقسام بين فتح وحماس)، محدودية الموارد	صياغة السياسات، والتنسيق بين الوزارات، والضغط من أجل الحصول على الدعم الدولي	الدعم المستمر، وحدة سياسية، الضغط على إسرائيل تخفيف القيود	الوقاية: معالجة الأسباب الجذرية (مثل البطالة، ٢٣٧ بين النساء) الحماية: تعزيز قوانين العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوسيع مراكز الإيواء المشاركة: إشراك النساء في مبادرات السلام الإغانة/الإنعاش: رفع مقصصات الميزانية لرعاية النساء اللاتي يتعرضن للعنف
المجتمع المدني	مناصرة العدالة الجندرية، حماية الناجيات	حصار غزة، نقص التمويل، تأثير القوى البطريركية والمحاطة التي تشد خطاب التحريض والكراهية ضد النساء	توفير المساعدة القانونية، وتوثيق الانتهاكات، وتهيئة المجتمعات، ومخاضة السلطات	مساعدة عمل آمنة، تمويل طويل الأمد، شراكات دولية للمناصرة	الوقاية: تنفيذ المجتمع حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعايير النوع الاجتماعي، توفير أماكن آمنة للنساء النازحات المشاركة: إسماع أصوات القاعدة الشعبية في صياغة السياسات الإغانة/الإنعاش: عيادات متنقلة للصحة النفسية والجسدية والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي والتنفسي
النساء الفلسطينيات	الوصول إلى الحماية، الفرص الاقتصادية، التمثيل السياسي	القمع المزدوج (الاحتلال + تأثير القوى البطريركية والمحاطة)، نقص المساحات الآمنة، القيود الإنسانية	المشاركة في برامج العمل الوطني، والدفاع عن الحقوق، ودعم الأسر التي تمر بآرامات	الحماية: من العنف الاجتماعي والعنف العسكري، الوصول العادل إلى الموارد، منصات التمكين	الوقاية: معالجة انتهاك الأمن الاقتصادي الحماية: آليات إبلاغ آمنة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي المشاركة الإغانة/الإنعاش: توزيع عادل للمساعدات (٧٠٪ من نازحي غزة نساء)
الحزب السياسي (حماس)	تعزيز السيطرة على الحكم	العزلة الدولية، تصارب التجمدات مع السلطة الفلسطينية، شح الموارد بسبب الحصار	محدودية تنفيذ السياسات المراجعة للنوع الاجتماعي في الإصلاحات (مثل التعليم)	الشفرة كهيئة حاكمية، المساعدات الإنسانية المصاحبة مع السلطة الفلسطينية من أجل سياسات متماسكة	الوقاية: مواءمة السياسات مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 (مثل رفع قيود التنقل) الحماية: التعاون مع منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المشاركة: إشراك المرأة سياسيا الإغانة/الإنعاش: الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الإغانة
الحزب السياسي (فتح)	تعزيز سيطرة السلطة الفلسطينية على الحكم	محدودية السيادة، محدودية الموارد	إصلاحات محدودة في مجال النوع الاجتماعي	التشريعية كسلطة شرعية، مزيد من الدعم الدولي لضمان حماية النساء	الوقاية: تقليص الميزانيات ذات الطابع العسكري (٢١٪ للأمن مقابل ٥٠ ٪ للنساء) الحماية: تجريم جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي (مثل الاعتصاب الزوجي)، المشاركة: تحديد حصص إلزامية بنسبة ٤٠ ٪ في القيادة الإغانة/الإنعاش: تخصيص نسبة أعلى من الميزانيات لبرامج المرأة
الجهات الخارجية					
المؤسسات الدولية	دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية ومواءمتها مع التجددات العالمية للمرأة والسلام والأمن	محدودية الوصول إلى غزة، أولويات الجهات المانحة، الجاذب في التعامل مع واقع الاحتلال	الخبرة الفنية والتمويل وبرامج بناء القدرات (مثل تدريب المسؤولين على النوع الاجتماعي)	تعاون السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مناهج قسمة خصصا لمعالجة آثار الاحتلال	الوقاية: أدوات تحليل النزاعات المراجعة للنوع الاجتماعي الحماية: الضغط على إسرائيل للسماح بالوصول إلى غزة المشاركة: تدريب النساء على أدوار في قطاع الأمن والمشاركة السياسية الإغانة/الإنعاش: ضمان توجيه مساعدات غزة إلى المبادرات التي تقودها النساء
الدول المانحة	تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، دعم تعزيز المصالح الدبلوماسية	مراعاة الحساسيات السياسية (مثل ردود الفعل العنيفة لانتقاد إسرائيل)	دعم مالي لمراكز العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجلات المناصرة، والبرامج الاقتصادية للمرأة	شفافية في استخدام الأموال، أثر ملموس، مواءمة مع الأولويات المحلية	الوقاية: ربط المساعدات بإشراك المرأة في عيادات السلام الحماية: تمويل التوثيق الجنائي للعنف الجنسي المشاركة: دعم مشاركة المرأة الإغانة/الإنعاش: تمويل متعدد السنوات لخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي ولضمان تنفيذ قرار 1325
التنسيقات العالمية	تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين عالمياً	التحيزات الجيوسياسية (مثل الدعم الغربي لإسرائيل)، حركات التضامن المعززة	الضغط القانوني (مثل قضايا المحكمة الجنائية الدولية)، حملات التوعية العالمية	شهادات شعبية، نفوذ دبلوماسي لتطبيق قرارات مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325	الوقاية: التوعية العالمية الحماية: المناصرة لدعم النساء في فلسطين الإغانة: المناصرة للإغانة والإنعاش

4. مواءمة قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين ما بعد 7 تشرين أول 2023

منذ اعتماده عام 2000، مثّل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن "النساء والسلام والأمن" مرجعية مركزية للحركات النسوية والحقوقية في مناطق النزاع، وخصوصاً في السياقات التي تعاني من الاحتلال والاستعمار العسكري. لكن في السياق الفلسطيني، ظل تطبيق القرار شكلياً، ومؤسسياً، وأقرب إلى الأداة الدبلوماسية، دون أن يمتلك القدرة على مساءلة البنية التي تنتج العنف ضد النساء: الاحتلال الاستعماري.

ما بعد 7 تشرين أول، لم تعد الأسئلة النسوية في فلسطين تدور حول كيفية تنفيذ القرار، بل حول جدوى القرار نفسه في ظل التواطؤ الدولي، والصمت على المجازر، والتعامل مع النساء الفلسطينيات كـ "ضحايا جانبيات" لا كمستهدفات في سياق ممنهج من الإبادة والبتير السياسي. بهذا المعنى، أعادت حرب الإبادة طرح سؤال جوهري: هل ما زال القرار 1325 أداة تحرر نسوي في فلسطين، أم أفرغ من مضمونه؟

4.1 الانكشاف العملي لفشل القرار

في لحظة تتكشف فيها الانتهاكات ضد أجساد النساء والفتيات الفلسطينيات، ويفقد الخطاب الحقوقي الدولي قدرته على مساءلة الجاني، لم يعد قرار مجلس الأمن 1325 كافياً ولا كفوفاً بوصفه أداة لحماية النساء في النزاعات المسلحة. ما بعد 7 تشرين أول، لم يسقط فقط المبنى الإنساني في غزة، بل انهارت الثقة الرمزية بأن القرار الأممي قد يشكل مظلة عدالة للنساء الفلسطينيات. وهنا، لا نتحدث عن فشل تقني في تنفيذ القرار، بل عن فشل بنيوي عميق في مواءمته مع حالة استعمارية ممتدة، ومحرقة متواصلة، وسياقي يعاند الأدوات القانونية التقليدية.

في التجربة الفلسطينية، لطالما اصطدم القرار 1325 بسقف استعصاء سياسي-قانوني دولي، يتمثل في عدم الاعتراف بجوهر النزاع كحالة استعمار عسكري. لقد جرى تبني القرار محلياً ضمن خطة عمل وطنية، ورُوج له دولياً كمؤشر على التزام فلسطين بمبادئ الحوكمة، غير أن السياق انفجر تحت أقدام النص. الحرب لم تفشل القرار، بل عرّت منطقته التقني حين يُنزع عن عمقه السياسي. فلا الحماية حدثت، ولا التمثيل السياسي تحقّق، ولا المشاركة تحوّلت إلى نفوذ. والمواءمة، بدل أن تكون مشروعاً تحررياً، أفرغت من مضمونها لتصبح جزءاً من مقاربة مؤسسية بيروقراطية لا تستجيب لمشهد النساء تحت الركام. لقد شاهدنا بأعيننا كيف تحوّل القرار من إطار للتمكين والمشاركة، إلى أداة لإدارة «ما تبقى من النساء» بعد المجزرة. رأينا مؤسسات دولية تصدر بيانات تذكر بالقرار 1325 بعد أسبوعين من قتل آلاف النساء، لا لتحمل الاحتلال المسؤولية، بل لتدعو إلى «إعادة ضبط الخطاب»، وكأن القضية في اللغة لا في الجريمة.

كان يفترض أن يوفر القرار، منذ سنوات، مساراً لضمان مشاركة النساء الفلسطينيات في التفاوض، الحماية من الانتهاكات، ومساءلة الاحتلال عن العنف الجنسي والجسدي. لكن مواءمته مع الواقع ظلت شكلية، لأنه طبق داخل مقاربة دولية ترى في فلسطين «نزاعاً إنسانياً» لا حالة استعمار.

وهنا تكمن الإشكالية: النظام الدولي يريد أن يتعامل مع النساء الفلسطينيات

كضحايا نزاع يحتج الحماية، وليس كفاعلات سياسيات في نضال من أجل التحرر. ولذلك، حين أنهار كل شيء بعد 7 تشرين أول، لم تفعل أدوات القرار لحمايتهن، بل أسقطت قضاياهن تحت طاولة التسويات والبيانات المتوازنة. من المفارقات المؤلمة أن يكون القرار الأممي الذي يتحدث عن النساء في النزاعات، معداً لمنع ما حدث، لكنه يفشل كل مرة، حين تكون الضحية فلسطينية والجاني فوق المساءلة الدولية.

النساء اللواتي فقدن أبناءهن، ولدن تحت القصف، هجرن مراراً، ودفن أزواجهن بأيديهن – لم يَزين في القرار مظلة حقيقية، بل وثيقة دولية لا تحرك شيئاً في المعادلة السياسية. ولذلك، نحن بحاجة لا إلى تفعيل القرار بصيغته الأصلية، بل إلى إعادة تعريف «الموامة» انطلاقاً من الجرح الفلسطيني. ليست الموامة أن ندخل القرار في خطط العمل الوزارية، بل أن نُخرجه من الأدراج، ونسأله: ماذا قدّم للنساء تحت القصف؟ ماذا فعل حين تحوّلت أجساد النساء إلى أهداف عسكرية؟ وهل يمكن لقرار صُمم في سياق دولي مُهادن أن يكون أداة تحرير في سياق استعماري؟

ما نطرحه هنا ليس دعوة لرفض القرار، بل لدفعه إلى حدود قصوى. إلى أن يصبح، لا أداة ضغط حقوقية فحسب، بل منصة سياسية تعيد ترتيب أولويات الخطاب النسوي الفلسطيني.

نقترح أن تبدأ عملية إعادة الموامة من الأسئلة التالية:

- كيف نعيد تعريف "الحماية" في سياق الاحتلال؟
- كيف نربط بين العنف الجندي والعنف الاستعماري، لا كعرض، بل كبنية؟
- كيف نعيد صياغة القرار ليُعترف بنا كنساء مناضلات لا فقط كناجيات؟
- كيف نُقوّم تجربة الموامة السابقة على أساس قدرتها على تغيير الواقع لا تلبية المعايير؟

4.2 الإخفاقات في تنفيذ القرار 1325: بين شلل المنظومة الدولية وتقصير البنى المحلية

ما بعد 7 تشرين أول، لم تعد الإخفاقات المرتبطة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين مجرد ثغرات فنية أو فجوات في التنسيق. بل برزت كأعراض لبُنية مزدوجة من العجز؛ الأولى دولية تنطلق من تسييس القانون الدولي نفسه، والثانية محلية تجسدها بيروقراطية مشلولة وخطاب نسوي مازوم فقد اتصاله بالنساء في الميدان. وفي الحالتين، كانت النتيجة واحدة: غياب الحماية، تغييب المساءلة، وانكشاف هشاشة كل الوعود حول "النساء والسلام والأمن".

أولاً: الإخفاق الدولي – القرار المجدد في ظل سياق استثنائي في فلسطين:

في السياق الفلسطيني، لا يعامل القرار 1325 كأداة شاملة للعدالة، بل كوثيقة إدارية مشروطة دائماً باعتبار "التوازن" و"الحياد" و"الانخراط مع كلا الطرفين". لكن الحقيقة السياسية أن ما حدث في قطاع غزة ليس "نزاعاً بين طرفين"، بل عدوان من قوة احتلال استعماري على مجتمع مدني أعزل، تم فيه استهداف النساء بوصفهن حاميات الحياة، لا فقط كضحايا بالصدفة أو بطريقة غير مباشرة. رغم أن القرار ينصّ بوضوح على وجوب حماية النساء أثناء النزاعات، وضمن المساءلة

- عن الجرائم المرتكبة بحقهن، لم تُفَعَّل أي من آلياته:
- المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء لم تقم بزيارة طارئة أو تحقيق ميداني في شهادات آلاف النساء الناجيات من القصف، أو المهجرات قسراً إلى مراكز النزوح والإيواء، بلا أدنى مقومات الحياة، وبلا أمان.
 - لجنة التحقيق الدولية، رغم وجودها منذ 2021، لم تضمّن العنف ضد النساء كأولوية تحليلية واضحة في تقاريرها الأخيرة عن العدوان.
 - حتى البيانات الرسمية من الأمم المتحدة تجاهلت عمداً الربط بين الانتهاكات ضد النساء في غزة ونص القرار 1325، مكتفية بلغة عامة عن "حماية المدنيين"، و"المعانة الإنسانية".
- هذه ليست فقط فجوة تقنية في الاستجابة، بل انحياز مُأسس يفصل نساء فلسطين عن حقهن في العدالة، ويحوّل 1325 إلى أداة رمزية صامتة. والنتيجة أن أجساد النساء التي كان يفترض أن تكون محور الحماية، أُخرجت من المعادلة الحقوقية لصالح خطاب "التوازن" الذي يساوي بين المُعتدي والمُعتدى عليه، ويستبدل المساءلة بالقلق.

ثانياً: الإخفاق المحلي – اختزال القرار في مشاريع قصيرة الأمد

«بصراحة، 1325 ما كانش معنا وقت القصف. لا لجان حماية، ولا محامين، ولا حتى صوت دولي يدافع عنا. وكل التدريب اللي أخذناه، وكل الورش اللي حكينا فيها عن التمكين والحماية، ما وقفوش معنا وإحنا بنولد تحت النار، ولا لما كانوا يتهجّروا الأطفال من مدرسة لمدرسة. كنا نعرف نحكي عن القرار، بس القرار ما عرفش يوصل عندنا. صرنا نحس إنه مش مكتوب لنا، أو مش معمول بشأن سياقتنا. إحنا بدنا أدوات تنبع من تجربتنا، من جُرْحنا، مش من نصوص بعيدة ما بتتحرك إلا عالبروتوكول.»

– نوال، 35 سنة، ناشطة نسوية

- على المستوى المحلي، لم تكن المأساة أقل حدة. فخلال أكثر من عشر سنوات من الحديث عن 1325، تحوّل القرار من وثيقة سياسية إلى مشروع تدريبي، يختزل غالباً في ورشات توعية ومطبوعات دعائية. لم تبَن منظومة قانونية-سياسية تضمن الحماية المؤسسية للنساء، ولم يتم تضمين القرار في آليات الردع أو إجراءات الطوارئ الوطنية.
 - بعد 7 تشرين أول، تبيّن أن:
 - النساء اللواتي تلقين تدريبات على القرار، لم يجدن أي مؤسسة تحميهن أثناء العدوان.
 - نقاط الاتصال الحكومية في ملف القرار غابت تماماً عن المشهد الطارئ.
 - خطط العمل الوطنية، رغم كل الجهود المبذولة في صياغتها، لم تكن قادرة على التفاعل مع الواقع الحقيقي للنساء تحت القصف، أو في ظل التهجير القسري.
- هذا الانفصال لم يكن صدفة، بل نتاج فجوة أعمق بين من يُنتج السياسات، ومن يعيش التجربة. فالقرار نفذ غالباً ضمن منطق التمويل، ووفق متطلبات المانحين، دون مساءلة سياسية جادة حول أدوات الحماية، أو آليات المساءلة، أو تمكين النساء في صنع القرار الأمني والإنساني.
- كما أن الانقسامات بين المؤسسات النسوية، والازدواجية بين الرسمي والمجتمعي، والانخراط في سردية "النوع الاجتماعي بوصفه قطاعاً تقنياً" كلها عمّقت من أزمة القرار وجردته من معناه التحرري.

ثالثًا: ما وراء الإخفاق – الحاجة إلى مساءلة جذرية

حين تقتل الآلاف من النساء، وتجرّد النساء من أبسط وسائل الأمان، ولا تتحرك آليات الحماية الدولية أو المحلية، فإننا لسنا فقط أمام "إخفاق" بل أمام فشل أخلاقي وسياسي مزدوج يتطلب إعادة تفكيك المنظومة نفسها. القرار لا يُعاب لأنه صمت عن غزة، بل لأنه لم يكن أصلًا قادرًا على النطق. فقد صيغت أدواته لتناسب نزاعات تقليدية، لا سياقات استعمارية تقصف فيها النساء بحجة "محااربة الإرهاب". ومن جانب آخر، فإن البُنى المحلية لم تُطوّر فهمًا سياسيًا كافيًا للقرار، ولم تعمل على جعله أداة نضال، بل تكيفت معه كأداة بيروقراطية للاستمرار المؤسسي.

4.3 نظام رصد القرار 1325: شرعنة استعمار، وتبييض ممنهج للعنف ضد النساء

أولًا: مؤشرات بلا ذاكرة... نقد نسوي فلسطيني لأنظمة التقييم الدولية وأوهام التقدم الإسرائيلي

بينما تتعرض النساء الفلسطينيات، لا سيما في قطاع غزة، لأبشع الانتهاكات الجماعية من القتل، والتجهير، والإخفاء القسري، والحصار، لا تزال أنظمة التقييم الدولية المرتبطة بقرار مجلس الأمن 1325 تصنف إسرائيل ضمن الدول المتقدمة في تنفيذ أجندة "المرأة والسلام والأمن". هذا التناقض الفج لا يعكس خللا تقنيا في أدوات التقييم فحسب، بل يكشف عن أزمة بنيوية في النظم العالمية للرصد والقياس، التي تفصل بالكامل عن السياقات الاستعمارية، وتستخدم في كثير من الأحيان كأدوات تبييض سياسي للأنظمة القائمة، لا كأدوات مساءلة.

1. مؤشر WPS: عندما يتحول السلام إلى وظيفة رقمية بلا ذاكرة يُعد مؤشر النساء والسلام والأمن (WPS Index)، الصادر عن معهد جورج تاون ومعهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO)، أحد أبرز المؤشرات الدولية التي تستخدم لتقييم وضع النساء في السياقات العالمية. يعتمد هذا المؤشر على ثلاثة محاور: الدمج (Inclusion)، العدالة (Justice)، والأمن (Security)، ويتضمن مؤشرات مثل المشاركة البرلمانية، التمكين الاقتصادي، القوانين التمييزية، والعنف الأسري. ورغم صلابته الإحصائية الظاهرة، يفتقد المؤشر إلى أساسه السياسي-التحليلي، إذ لا يتضمن أي بند لقياس العنف الاستعماري، أو الاحتلال العسكري، أو التمييز الهيكلي العرقي، الذي يمثل البنية الأساسية للعنف ضد النساء الفلسطينيات. وهو بذلك يتحوّل إلى أداة تنتج معرفة مجتزأة، تقيس "الدمج" دون سياق، و"الأمن" دون تحديد المهدد، و"العدالة" دون تعريف للضحية.

2. تصنيف إسرائيل كدولة "متقدمة" في التزامها بقرار 1325: التبييض عبر المؤشر يُدرج مؤشر WPS إسرائيل ضمن الدول ذات الأداء العالي، وذلك استنادًا إلى توفر عدد من الشروط الشكلية:

- وجود خطة عمل وطنية للقرار 1325.
 - ارتفاع نسب تمثيل النساء في البرلمان والجيش.
 - وجود تشريعات تتعلق بالعنف الأسري والمساواة القانونية.
 - حرية نسبية في الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات.
- لكن هذا التقييم يغض الطرف تمامًا عن أن النساء الفلسطينيات هن خارج هذا النظام، بل ضحاياه.

فالمؤشر لا يميز بين "نساء الدولة القائمة على القمع"، و"النساء الخاضعات له". يُقيس أداء إسرائيل كما لو أنها دولة ديمقراطية حيادية، لا كسلطة احتلال، ويغفل

عن:

- أن الجيش الذي تتباهى بوجود نساء فيه، هو ذاته من يقصف النساء والأطفال في قطاع غزة.
- أن النساء الفلسطينيات ممنوعات من الوصول إلى الخدمات الطبية بفعل السياسات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك الحوامل والناجيات من الصدمات.
- أن التمثيل السياسي للنساء في إسرائيل لا يُنتج سياسات حماية، بل في حالات كثيرة يُستخدم لتبرير قمع الفلسطينيين والفلسطينيات تحت خطاب "المرأة القوية".

هنا، تتحول المؤشرات من أدوات قياس، إلى أدوات تزييف معرفي تشرعن بها إسرائيل نفسها كـ«فاعلة ملتزمة بالنوع الاجتماعي»، بينما تمارس على الأرض جرائم إبادة بحق النساء الفلسطينيات.

3. إخراج النساء الفلسطينيات من نطاق الرؤية والمؤشر ما يُثير القلق أن النساء الفلسطينيات، بما فيهن اللاجئات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، لا يُؤخذن بالحسبان إطلاقاً في هذه المؤشرات الدولية.

لا تُقاس معاناتهن، لا يُعترف بخبرتهن، لا تُسجل أصواتهن، بل يُختزلن كـ«ضحايا عابرات للكاميرا» في تقارير مؤقتة، بينما تحصد دولة الاحتلال الإشادة و«العلامات العالية». وهذا يعني أننا لسنا فقط أمام فشل في تمثيل النساء، بل أمام إقصاء مُؤسّس للفلسطينيات من الوجود الإحصائي والسياسي، مما يسهم في تغذية السردية الدولية التي تُساوي بين المحتل والمحتلة، وتُقتن الصمت.

4. ما بعد 7 تشرين أول: انهيار أخلاقي لأنظمة التقييم الدولية منذ بدء الإبادة في قطاع غزة بعد 7 تشرين أول 2023، استشهدت أكثر من عشرة آلاف امرأة وفتاة، وتعرضت آلاف النساء لانتهاكات صارخة. ورغم ذلك، لم تُغيّر أنظمة الرصد تصنيف إسرائيل، ولم تصدر أي مراجعة طارئة لمؤشراتنا. لم تُفعل أي أداة لرصد استهداف النساء عبر الغارات، أو تهجيرهن، أو حرمانهن من الرعاية. وبدلاً من ذلك، استمرت إسرائيل في التقدم كمنفذ جيد لقرار 1325 على الورق، بينما تُمعن في تدميره على الأرض.

ثانياً: أبستمولوجيا المؤشرات – حين تُنتج أدوات القياس نظاماً موازاً للواقع وتُقصي الحقيقة

لا تنتج المؤشرات الدولية مجرد بيانات تقنية، بل تُنتج واقعاً سياسياً بديلاً، تُصاغ من خلاله صور الدول والمجتمعات، ويُعاد ترتيبها داخل خرائط النفوذ والمعايير العالمية. فالقياس ليس محايداً، بل يحمل أبستمولوجيا (فلسفة معرفة) مضمّنة تُملي ما يُعتبر "حقيقة"، ومن يُعتبر "فاعل"، وما يجب أن يُرى وما يُقصى.

وفي حالة مؤشر النساء والسلام والأمن (WPS Index)، الذي يصدر عن معهد جورج تاون بالشراكة مع PRIO، تتجلى هذه الفلسفة المعرفية في أخطر أشكالها: حين يمنح الاحتلال شرعية التقدم الجندي، وتسقط النساء الفلسطينيات من أي تمثيل حقيقي في المعرفة المُنتجة.

تفترض المؤشرات أن الدولة القومية الحديثة، ذات السيادة والمؤسسات، هي الوحدة الطبيعية للقياس والتحليل. وبناء على ذلك، تقيم إسرائيل وفق بنيتها القانونية، وبرلمانها، ومؤسساتها المدنية، وسجلاتها الإحصائية، وتمنح نقاطاً مرتفعة.

أما فلسطين، التي لا تُعامل كدولة كاملة السيادة ولا يعترف بواقع احتلالها الممتد منذ عقود، فتُقيم كما لو أن هشاشتها ناتجة عن "خلل داخلي"، لا عن تفكيك

ممنهج تمارسه قوة استعمارية عسكرية. وهكذا، تتحوّل النساء الفلسطينيات من ضحايا لمنظومة استعمارية إلى "مشكلة في الأداء المحلي"، بينما تُكافأ إسرائيل على فعاليتها الإدارية والبيروقراطية، دون فحص علاقة تلك الفعالية بتكريس العنف اليومي ضد نساء تحت احتلالها. تفضل هذه الأنظمة المعرفية المؤشرات القابلة للقياس الكمي، كالتمثيل في البرلمان، التعليم، الدخل، القوانين، الشعور بالأمان، إلخ. لكنها تقصي المعرفة المجسّدة، أي تلك التي تولد من التجربة المباشرة لنساء يعشن في ظل الحرب، والحصار، والاستعمار. المرأة الفلسطينية التي أنجبت على حاجر، أو فقدت عائلتها تحت الأنقاض، أو تقيم في خيمة بعد تهجيرها من شمال غزة، لا تظهر في المؤشر. لأنها ليست "رقماً قابلاً للقياس"، ولأن تجربتها لا تتناسب مع أدوات المسح المعتمدة. ما لا يُقاس، يُستبعد من السياسة. وهكذا يُمحى العنف الممنهج من النصوص والخرائط، حتى لو كان هو العامل المركزي في حياة النساء الفلسطينيات.

حين تُصنّف إسرائيل ضمن الدول المتقدمة في "تمكين النساء"، بناءً على نسب التعليم أو مشاركتهن في الجيش، فإن المؤشر لا يصف واقعاً قائماً، بل ينتج رواية سياسية كاملة، تقول: "إسرائيل دولة تحترم حقوق النساء، يمكن التعاون معها في مشاريع السلام، ويمكن استلهاً تجربتها." لكن هذا التقييم لا يُفصل من هنّ النساء المشاركات، وما طبيعة النظام الذي يخرطن فيه. فالمؤشر يحتسب المجنّدة في وحدة قمع في الضفة الغربية كمؤشر على "المساواة"، ويتغاضى عن حقيقة أنها تمارس العنف ذاته الذي يُفترض أن يحميها منه القرار 1325. حين يُقارن واقع النساء في فلسطين بواقع نظيراتها في السويد أو النرويج أو سنغافورة، دون أخذ الهيمنة العسكرية بعين الاعتبار، تصبح فلسطين دائماً في أسفل القائمة. ويُعاد تقديمها كمجتمع متأخر، يحتاج إلى "تطوير"، بينما تُنسى أن هذا "التأخر" ناتج عن:

- تفكيك ممنهج للبنية التحتية.
- حرمان النساء من الحماية والرعاية والتعليم بسبب الاحتلال.
- غياب السيادة التي تُعد أساساً لأي بنية تمكين.

لا تبقى نتائج المؤشر حبيسة التقارير. بل تُستخدم في السياسات الدولية، في تصميم برامج التمويل، في بناء الشراكات، وحتى في تقرير "إهلية" المؤسسات النسوية الفلسطينية. المؤشر لا يمنح فقط إسرائيل شرعية أخلاقية، بل يسهم في تهميش الفاعلات النسويات الفلسطينيات، أو يُشترط عليهن "الحياد" كمدخل للتمويل، على عكس نظيراتها في إسرائيل اللواتي يمنحن المساحة والتمويل لتسويق "التمكين النسوي" داخل مؤسسات أمنية وعسكرية.

5. واقع تطبيق قرار 1325 في فلسطين

5.1 الجهات الرسمية

تعتبر وزارة شؤون المرأة الجهة الرسمية المكلفة بتنفيذ الخطة الوطنية لقرار 1325

"الحكومة لم ترصد تمويل خاص لتطبيق القرار 1325 ومنذ ٧ تشرين أول لم يعقد سوى ثلاثة اجتماعات على الرغم من أنه كان يعقد اجتماعات بشكل منتظم أكثر. تم إعداد ورقة مفهومية لتمديد الخطة، والآن يتم استخدامها في إعداد خطة الجيل الثالث. ويتم التركيز بشكل واضح على الاحتلال وسياساته التوسعية. عملية الرصد بحاجة لتفعيل، فالمؤشرات لا يتم رصدها - ما زالت حبرا على ورق."

رندة سنيورة
مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)

(2017-2025)، فهي تقوم بتنفيذ ومتابعة الخطة، كما تعمل على التنسيق مع الوزارات الأخرى. حيث أنشأت "وحدات النوع الاجتماعي" في 12 وزارة لدمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات. ومن جهة أخرى تعمل الوزارة على مستوى الشراكات مع المجتمع المدني. تواجه الوزارة العديد من التحديات في عملها، إذ يعيق الاحتلال الإسرائيلي وصول الوزارة إلى 60% من الضفة الغربية (المناطق المصنفة "ج") حيث تمنع إسرائيل إنشاء مراكز حكومية. كما تعتمد الوزارة على تمويل خارجي متقلب، حيث حُصص أقل من 1% من موازنة السلطة الفلسطينية لقضايا المرأة.

"الحرب الحالية كشفت هشاشة منظومة الحماية نحن حاليا نعيش حرب إبادة، هناك عملية نزوح في كل يوم، وما ذا يعني النزوح. النزوح يعني أنك تحمل البيت كله في حقيبة سفر واحدة، فتخرج النساء بدون أغراضهن الشخصية ويتوجهن إلى مراكز إيواء إما في مدارس (فهل هذه المدارس مؤهلة لاستقبال عائلة) أو إذا كانت العائلة مقتدرة فهي تحصل على خيمة ضمن مراكز إيواء خيم، والخيام هي قطعة قماش لا تقي من برد الشتاء ولا من حر الصيف. وفي هذه المراكز والخيم تعاني النساء بالذات من قصة الحمامات المشتركة، فالنساء تصطف طوابير من أجل أن يصلها الدور لقضاء حاجتها. حاولت النساء في هذه المرحلة الامتناع عن الأكل والشرب حتى لا يضطرن للاصطفاف أكثر من مرة على الدور للدخول إلى الحمام، مما نشأ عنه تبعات صحية. النزوح مثل انعدام خصوصية وكرامة، تحديدا للنساء" ميرفت الزقزوق / غزة

قبل تعليق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2007 بسبب الانقسام الفلسطيني، لعب المجلس دوراً تشريعياً رئيساً في الإصلاحات القانونية. حالياً تسن السلطة التنفيذية القوانين عبر مراسيم رئاسية في الضفة الغربية وعبر كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي (المنحل أصلاً)، في قطاع غزة، لكنها تفتقد الشرعية الكاملة.

تعمل الأجهزة الأمنية، وخاصة الشرطة المدنية، على حماية النساء من خلال الوحدات المختصة بذلك. حيث تم إنشاء وحدات شرطية متخصصة في نابلس ورام الله للاستجابة السريعة لبلاغات العنف (وحدة حماية الأسرة من العنف). إلا أن هذا الدور يواجه قيوداً أمنية حيث تمنع إسرائيل

الشرطة الفلسطينية من العمل في المناطق المصنفة "ج"، مما يجبر النساء على اللجوء إلى "الصلح العشائري" غير الرسمي. كما تواجه قيوداً من حيث الثقافة الذكورية خصوصاً وأن 40% من ضباط الشرطة يعتقدون أن "بعض أشكال العنف الأسري مقبولة".

الجوانب القانونية الضامنة للقرار

تجريم "جرائم الشرف": ما قبل عام 2021 وبموجب المادة 98 من قانون العقوبات الأردني (المطبق في الضفة الغربية)، يُمكن أن يحصل مرتكبو "جرائم الشرف" على عقوبات مخففة إذا زعموا أن الفعل كان "لإستعادة شرف العائلة". وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى عقوبات مخففة، لم تتجاوز السجن لستة أشهر في أغلب الحالات. وفقاً للمادة 98 المعدلة أزيلت الأحكام المخففة لـ "جرائم الشرف"، وعُدلت كجريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، وتتراوح عقوباتها بين 10 سنوات والسجن المؤبد. وفقاً لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، انخفضت "جرائم الشرف" المبلغ عنها بنسبة 30% بين عامي 2021 و2023. ومع ذلك، لا يزال تطبيق القانون متفاوتاً بسبب الأعراف المجتمعية ونقص الوعي في المناطق الريفية.

أما عن مشاريع القوانين العالقة فيشمل قانون حماية الأسرة من العنف (مُقترح منذ 2016) والذي يقترح إنشاء أوامر حماية لإبعاد المعتنف عن المنزل، كما تلزم

الحكومة بتمويل مراكز إيواء ودعم نفسي للناجيات، إضافة إلى تجريم العنف النفسي والحرمان الاقتصادي. ومن المشاريع الأخرى المعلقة مشروع إصلاح قانون الأحوال الشخصية والذي لا تزال نصوصه وبنوده تحمل بين ثناياها تمييزاً صارخاً ضد النساء على الرغم من صدور مرسوم- قانون عام 2019 برفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية مع وجود استثناءات لذلك.

"يوجد تلكؤ في إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، بذريعة الوفاق المجتمعي المدني والحفاظ على السلم الأهلي على الرغم من المواقف الحاسمة تجاه قوانين أخرى واجهت بدورها رفضاً مجتمعياً."

ريما كنانة نزال
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
ومنسقة الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار 1325

ورغم أن المرجعيات المحلية كالقانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة إعلان الاستقلال ينصان على المساواة، ورغم أن السلطة الفلسطينية انضمت للعديد

من الاتفاقيات والمواثيق الدولية إلا أن القوانين المحلية لا تتواءم مع المرجعيات المحلية والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ومثال ذلك، قانون العمل ولائحته التنفيذية، يتضمن بعض القيود القانونية على عمل النساء في صناعات ووظائف "خطرة" بعينها لم يحددها وزير العمل.

كما أن قانون العقوبات يجرم التصرف الجنسي غير المرغوب فيه بمقتضى المادة (305) التي تتناول التحرش بالنساء في الأماكن العامة. بالمقابل، لا يحظر قانون العمل التحرش بالنساء بشكل واضح. بمقتضى قانون العمل لسنة 2000، يحظر التمييز بين الرجال والنساء في مكان العمل. ومع ذلك، لا يشمل قانون العمل أي حظر محدد للتحرش الجنسي أو أي أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل.

انضمت فلسطين إلى اتفاقية سيداو في عام 2014، مما ألزمها بتنفيذ سلسلة من الإجراءات لتعزيز المساواة الجندرية وفقاً لأحكام الاتفاقية. مما يلزم إلغاء التمييز القانوني والمؤسسي من خلال مراجعة التشريعات المحلية لتتوافق مع مبادئ الاتفاقية. وإرسال تقارير منتظمة إلى لجنة الاتفاقية في الأمم المتحدة توثق التقدم والتحديات، إلا أن آخر تقرير تم تقديمه كان في عام 2020. ولا يزال التنفيذ بعيداً عن الاتفاقية خصوصاً في مجال المشاركة السياسية، فلا يزال تمثيل المرأة في المجالس المحلية محدوداً بنسبة 20%، وفي المناصب الوزارية بنسبة 2% فقط.

مثل انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة مهمة لملاحقة جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. يتيح هذا الانضمام مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي كجريمة حرب (المادة 8) أو جريمة ضد الإنسانية (المادة 7)، خاصة في سياق الاحتلال الإسرائيلي. ومن الإنجازات المهمة في هذا الصدد تحقيق 2021، حيث شمل التحقيق الذي فتحت المحكمة شهادات أكثر من 100 امرأة فلسطينية تعرضن للعنف الجنسي على يد القوات الإسرائيلية، خلال عدوان العام 2014 على قطاع غزة واحتجاجات "مسيرات العودة" (2018-2019). إلا أن إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة، تعارضان اختصاص المحكمة، وفرضت الأخيرة عقوبات على مسؤولي المحكمة في 2020 لعرقلة التحقيقات.

الاستراتيجية الوطنية

أطلقت أول خطة عمل وطنية (NAP) في عام 2017 بالشراكة بين الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف مواءمة الجهود المحلية مع المعايير الدولية. حيث انبثقت الاستراتيجية الوطنية من رؤية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325، واستندت الاستراتيجية إلى أربعة أعمدة رئيسية، تماشيًا مع توصيات الأمم المتحدة:

- محور المساواة، أي مساءلة الاحتلال على انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني.
- محور المشاركة، حيث يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية السبب الجذري الرئيس في انتهاك أمن النساء الفلسطينيات وحقوقهن، وذلك من خلال الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على سياساته العنصرية وإجراءاته المباشرة في الميدان.
- المحور الثالث يتعلق بالحماية، حيث تتعرض النساء الفلسطينيات منذ احتلال فلسطين إلى أنماط متعددة من الانتهاكات التي تهدد أمنهن الإنساني، من خلال الاعتداءات المباشرة عليهن.
- المحور الرابع وهو محور الوقاية، ركز على تطوير سبل الوقاية من تعرض النساء الفلسطينيات للمزيد من الانتهاكات وبدء العمل بالإبذار المبكر، على المستوى الدولي.

وتركز المحاور التنفيذية على ما يلي:

- المحور التشريعي: تعديل القوانين المحلية لتتوافق مع اتفاقية سيداو، مثل مشروع قانون حماية الأسرة من العنف
- المحور المؤسسي: إنشاء وحدات للنوع الاجتماعي في الوزارات والأجهزة الأمنية.
- المحور المجتمعي: تنفيذ حملات توعوية لمواجهة الصور النمطية حول دور النساء.
- المحور الدولي: توثيق انتهاكات الاحتلال ضد النساء وإدراجها في التقارير الأممية.

وارتكزت الاستراتيجية حول النساء اللاتي يعانين وبالذات:

- النساء المقدسيات (بسبب تعدد القوانين، والتطهير العرقي، ومنع حرية العبادة)
- النساء الأسيرات (لرصد وتوثيق حالة النساء في المعتقلات، اللاتي لا يخضعن لمحاكمات عادلة ويمارس ضدهن الإقصاء الثقافي ودراسة الأوضاع الصحية تحديدًا في الفترة الأخيرة.)
- النساء قرب الجدار والمستوطنات (ورصد أثر الحد من حرية الحركة عليهن)
- النساء في قطاع غزة (اللاتي يتعرضن للحصار والقتل، وحرب الإبادة، وعسكرة أجسادهن كعقوبة لهن)

- النساء المهجرات (التهجير القسري بهدف إخلاء البلاد من السكان الأصليين وحصرها في سبيل التطهير العرقي والتخلص من الفلسطينيين والفلسطينيات وتحديدا خلال العدوان الغاشم على قطاع غزة) وفي الرؤية الحالية يتم نقاش النساء الفلسطينيات اللواتي هجرن إلى مصر

دور وزارة شؤون المرأة في تنفيذ ومتابعة NAP

تُعتبر وزارة شؤون المرأة الفلسطينية الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (المتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن). يتمثل دورها في التنسيق بين الجهات الفاعلة، وضمان الالتزام بالأهداف، ومواءمة الجهود المحلية مع المعايير الدولية. فيما يلي تفصيل لأبرز أدوارها:

عدم البدء بالمرصد غير مفهوم. ولكن الوزارة تقول بأن السبب هو عدم وجود ميزانية. يجب البدء سريعا في متابعة الخطة الوطنية وتفعيل المرصد. في البداية اعتمدنا فكرة متابعة الخطة الوطنية والرصد من خلال جمع البيانات الخاصة في المجال من خلال مؤشرات معيارية محددة. إلا أننا وصلنا إلى قناعة بأن جمع هذه البيانات يتم أساسا من قبل المؤسسات ذات الاختصاص مثل دائرة الإحصاء المركزية، ومن هنا أصبح التركيز على الروايات الكاملة، وهذه تفيد في توثيق القضايا بتأثيراتها ومسبباتها.

ريما كتانة نزال
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة
الفلسطينية
ومنسقة الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار
1325

- التنسيق بين الجهات الفاعلة: من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، تكامل الأدوار مع الوزارات الأخرى
- صياغة السياسات ومراجعتها: إعداد الخطة الوطنية، ومراجعة التشريعات.
- تنفيذ البرامج والمبادرات في مجال بناء القدرات والحماية من العنف من خلال دعم إنشاء مراكز إيواء للناجيات من العنف في المناطق المهمشة.
- تعزيز المشاركة السياسية من خلال تنظيم حوارات مجتمعية مع الأحزاب السياسية لتعزيز ترشيح النساء.
- المراقبة والتقييم وتشمل وضع مؤشرات أداء وإصدار تقارير دورية

تشهد عملية متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لتطبيق قرار 1325 (NAP) ضعفا ملحوظا، لا سيما في ظل غياب آليات مؤسسية فعالة مثل "مرصد العنف الاجتماعي والوطني"، الذي كان من المفترض أن يكون أداة محورية لجمع البيانات ورصد الانتهاكات.

دور الجهات الرسمية في تنفيذ قرار 1325

أدى الانهيار شبه الكامل للأمن الإنساني في قطاع غزة مع الدمار البيئي الواسع لكل مكونات الحياة من مستشفيات، ومؤسسات رسمية وتضييق الاحتلال على الضفة الغربية إلى الوصول إلى حالة من التشتت والتركيز على أولويات البقاء دون النظر إلى الاحتياجات الأخرى. على الرغم من ذلك حاولت المؤسسات الرسمية تقديم خدمات الحماية والإغاثة وبعض المحاولات لتنفيذ القرار.

حالات العنف الجنسي والجسدي زادت كثيراً في ظل الظروف الراهنة (حسب ما أفادت العديد من النساء). ولكن الوضع السيء يمنعنا حتى من التدخل ويحد من قدرتنا على مساعدة النساء. الانتهاك المركب لحقوق النساء خلال هذا العدوان لا يمكن وصفه. النساء تتعرض للتحرش والعنف ومنع وصول المساعدات وعيب المسؤوليات المعقدة في ظل الظروف. الحالات التي نراها هذه الأيام لم نشهدها ولم نسمع عن مثل لها. الجهات الرسمية قاصرة عن المساعدة والمجتمع المدني لا حول له ولا قوة. ميرفت الزرقوق/ غزة

وفقاً لشهادات النساء في غزة، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية مراكز إيواء مؤقتة في المدارس وبعض المرافق العامة، مع دعم غذائي محدود، بالتعاون مع الأونروا والهلل الأحمر الفلسطيني. إلا أن برامج الإغاثة لم تركز بشكل كاف على الفئات الأكثر هشاشة (نساء أرامل، ناجيات من عنف جنسي، نساء حوامل). كما أن الدعم النفسي غاب عن خطط الحكومة، فقامت العديد من المؤسسات ومن بينها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ومركز شؤون المرأة، وبما هو متاح، بتقديم الدعم النفسي للنساء.

"الحالات التي تصلنا معقدة، لم ندرسها في الكتب ولم نشهدها من قبل".
طبيب نفسي من غزة

أما وزارة الصحة، فقد حاولت تقديم خدمات طبية أولية للنساء (خاصة الولادات الطارئة)، لكن هذا كان مستحيلاً في ظل تعرض مرافق الرعاية الأولية للتدمير المستمر. إضافة إلى نقص المستلزمات الطبية الخاصة بصحة النساء (موانع الحمل، فوط صحية، أدوية ومواد التنظيف).

قام مجلس الوزراء بتشكيل غرفة عمليات مشتركة للتدخلات الطارئة في قطاع غزة فيما بعد 7 تشرين أول، ضمت معظم الوزارات والهيئات وبعض المؤسسات الدولية، حيث تم التنسيق لإدخال المساعدات، في حينه، عن طريق الهلال الأحمر الفلسطيني، كونه الجهة الرئيسة المخولة باستلام المعونات الدولية عبر معبر رفح، وتوزيعها وفق أولويات حددتها وزارة التنمية الاجتماعية، وهو يدير شبكة متطوعين ومتطوعات تضم آلاف الشباب والنساء، مع التركيز على المناطق الأكثر تضرراً (كحي الشجاعية) كما أنه يوثق انتهاكات الاحتلال ضد المدنيين والمدنيات، بما في ذلك العنف الجنسي، ويرفع تقارير إلى المحافظ الدولية.

الحماية

"كان مفترض أن يكون هناك إشراك للنساء في إدارة الأزمة، إلا أن النساء غابت من لجان الطوارئ واتخاذ القرار، لو كان هناك وجود عادل للنساء في لجان الطوارئ، كان يمكن أن تكون هناك استجابة أكثر حساسية للنوع الاجتماعي، النساء أكثر تفهماً لاحتياجات النساء من الرجال، إضافة إلى ضعف التنسيق فيما بين الجهات الرسمية والمؤسسات الأهلية والمؤسسات الدولية، مما أدى إلى الفوضى في عملية التوزيع. يوجد بعض المؤسسات التي لديها حصص أكثر من غيرها، مما أدى إلى حصول البعض على مساعدات من أكثر من مصدر، بينما هناك فئات لم تحصل على أي مساعدات، وهذا أدى إلى الفوضى العارمة في عمليات الإغاثة والإنعاش." ميرفت الرزوق/ غزة

أصدرت وزارة شؤون المرأة بيانات ومذكرات تنديد بانتهاكات الاحتلال ضد النساء، بما فيها الاستهداف المتعمد للنازحات والمصابات. إلا أنها لم تتمكن من إنشاء آلية فعلية للحماية الفورية أو دعم الخطوط الآمنة للنساء في مناطق القصف. كذلك، لم يتم تفعيل وحدات حماية المرأة بشكل فاعل خلال الأزمة، خاصة بسبب انهيار منظومة الحماية في قطاع غزة وتقييد الحركة في الضفة الغربية، مما أدى إلى ضعف الرصد الميداني المباشر لحالات التهجير القسري، والانتهاكات، والاعتقال، والاختفاء القسري أو العنف الجنسي ضد النساء المعتقلات. وفي أماكن النزوح الكبرى (مدارس الأونروا مثلاً)، تعرضت النساء لعنف جنسي وجسدي دون وجود استجابة مؤسسية رسمية لرصد أو معالجة ذلك.

تطبيق القرار 1325 ومساءلة الاحتلال

قامت وزارة الخارجية والمغتربين بتحرك ملفات قدمت للأمم المتحدة والمطالبة بتفعيل آليات الحماية الدولية. إلا أن التحرك ظل خطابياً وإعلامياً أكثر منه إجراءً قانونياً عملياً. أما وزارة العدل فقد أعدت ملفات أولية عن الانتهاكات التي يمكن الاستناد عليها في المستقبل في محاكمات دولية، ولكن لم يتم بناء قضايا قائمة على شهادات نساء ناجيات، أو توثيق متكامل لحالات الاغتصاب أو العنف الجنسي. ولا توجد حتى اللحظة وحدة قانونية متخصصة لملاحقة جرائم الاحتلال، من منظور النوع الاجتماعي.

الوقاية

تضمنت الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لتطبيق القرار 1325 عدة أهداف تتعلق بالوقاية، منها تعزيز الإطار القانوني، فسعت الاستراتيجية إلى مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحماية النساء والفتيات، ونظام التحويل الوطني، فقد تم تطوير نظام تحويل وطني لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ينسق بين القطاعات الصحية والاجتماعية والأمنية لتقديم الدعم الشامل للضحايا، وبرامج التوعية والتدريب حيث تم تنفيذ برامج توعية وتدريب للكوادر الأمنية والقضائية والصحية حول قضايا العنف

القائم على النوع الاجتماعي وحقوق النساء. إضافة إلى ذلك، فإن تشكيل وحدات النوع الاجتماعي ضمن الوزارات يساهم في تحقيق هكذا توجه (الوقاية) على الرغم من عدم توفير موازنة كافية لتقوم بدورها التنويري والتغييري.

"وحدات النوع الاجتماعي هيكل على ورق، دورها التغييري والتنويري غير وارد، فهي بالحد الأقصى تعمل على بعض الإجراءات الوزارية الداخلية، ولا تعمل على التأثير على الخدمات التي تقدمها الوزارات، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد أي ميزانية تخصص لهذه الوحدات."

ريما كنانة نزال
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة
الفلسطينية
ومنسقة الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار
1325

الخطاب الرسمي لضمان تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن

يعكس الخطاب الرسمي الفلسطيني بشأن أجندة المرأة والسلام والأمن تفاعلا معقدا بين السياق الداخلي المقسم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والضغوط الخارجية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي والتزامات القانون الدولي. يختلف هذا الخطاب بين المستويات الحكومية الداخلية والمستوى الخارجي (التمثيل الدولي)، مما ينتج تناقضات بين الخطاب الرسمي والممارسة. يصور الخطاب الرسمي المرأة الفلسطينية كـ "رمز للمقاومة والصمود"، حيث تعتبر مشاركتها في النضال ضد الاحتلال جزءا من تمكينها. يتضح ذلك في العديد من الخطابات، كما في خطاب وزيرة شؤون المرأة السابقة السيدة آمال حمد، التي وصفت المرأة بأنها "حارسة الهوية الوطنية". تتبنى السلطة الفلسطينية خطابا حقوقيا يتوافق مع المعايير الدولية، مثل الإشارة إلى قرار مجلس الأمن 1325 (2020-2024)، تؤكد الحكومة أن "الاحتلال هو العائق لتنفيذ قرار 1325"، مع التركيز على مشاركتها في صنع القرار. حيث تؤكد الخطة على ضرورة العمل "على إشراك المرأة في مفاوضات السلام المستقبلية، لأن العدالة الجندية جزء لا يتجزأ من العدالة العامة." على الرغم من أن الواقع يظهر غياب النساء تماما عن أي مفاوضات منذ اتفاق أوسلو. وحتى اللحظة، وكذلك تغييب النساء (أو المشاركة المحدودة والشكلية) عن مفاوضات المصالحة وإنهاء الانقسام. أما حكومة حماس فهي تركز على الخطاب المقاوم ضمن الخطاب الديني. إذ تروج حماس لخطاب يربط تمكين المرأة بـ "المقاومة والصمود"، مع فرض قيود على الحريات الفردية ضمن منظومة "الحفاظ على الهوية". ففي خطاب بمناسبة يوم المرأة (2023)، قال الناطق باسم حماس عبد اللطيف القانون "المرأة في قطاع غزة هي الأم والمقاتلة، تحمل رسالة المقاومة في تربيتها للأجيال" على الرغم من ذلك نرى تزايد زواج القاصرات في القطاع بنسبة 35% بسبب الفقر الناجم عن الحصار وتقييد حماس عمل المنظمات النسوية، ودعم المنظمات التابعة لها، والتي تركز على الأنشطة الدعائية أكثر من الحقوقية.

تستغل السلطة الفلسطينية المنصات الدولية لتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال ضد المرأة. فعلى سبيل المثال قال المندوب الدائم لفلسطين في الأمم المتحدة، رياض منصور في جلسة مجلس الأمن (2023) "إسرائيل تنتهك قرار 1325 يومياً عبر اعتقال النساء وتعذيبهن، كما حدث مع الأسيرة إسراء جعابيص التي تعرضت للتحرش الجنسي أثناء الاعتقال." استناداً إلى تقرير هيومن رايتس ووتش 2022 الذي وثق 15 حالة اعتداء جنسي خلال عام. وهي بذلك تستند في خطابها إلى القرارات الدولية مثل القرار 1325 وسيداو لمطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل. قدمت السلطة الفلسطينية تقريراً طوعياً واحداً حتى الآن بشأن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو – CEDAW). وقد تم تقديم التقرير الأولي إلى لجنة سيداو في عام 2018 بعد انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية في نيسان 2014، حيث انضمت دون أي تحفظات. وتمت مناقشة هذا التقرير في تموز 2018 خلال الدورة 70 للجنة، في جنيف.

البُعد	الخطاب الرسمي	الواقع الميداني (بناءً على تقارير محايدة)
المشاركة السياسية	"تمثيل المرأة في كافة المؤسسات بنسبة 30%" (خطة 1325)	بلغت نسبة النساء اللواتي تم انتخابهن وتعيينهن في الانتخابات المحلية 2022/2021 نحو 21% مقابل 79% للرجال. ولا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة ومتواضعة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات لعام 2021 أن نسبة النساء من أعضاء المجلس المركزي تشكل حوالي 23%، و 19% من أعضاء المجلس الوطني، و 12% من أعضاء مجلس الوزراء هنّ نساء، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 15 محافظاً، 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنّ من النساء، أما عن إدارة مجالس الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت 1% فقط من النساء، وحوالي 19% نسبة القاضيات، وبلغت نسبة النساء أعضاء النيابة 18%
الحماية من العنف	"تطوير مراكز إيواء للناجيات" (تقرير الحكومة 2022)	تدمير جميع مراكز الحماية في غزة
العدالة الجنائية	"محاكمة مرتكبي العنف الجنسي" (قانون حماية الأسرة 2021)	لا توجد نسب حول قضايا العنف الجنسي تصل إلى المحاكم

الخطاب الرسمي الفلسطيني يتبنى لغة داعمة صوريا للمشاركة السياسية للنساء، وغالباً ما يستخدم عبارات مثل: "تمكين النساء في مواقع صنع القرار" و"رفع نسبة التمثيل النسائي في الحياة العامة، و"التأكيد على دور النساء في السلام والأمن". ومن الملاحظات النقدية أنه يتم تقديم النساء كـ "مستفيدات" لا "صانعات قرار"، كما أنه لا يرتبط بمؤشرات كمية (مثل نسب النساء في التشكيلات الوزارية، أو لجان التفاوض لإنهاء الانقسام) كما تغيب الإشارة إلى النساء المهمّشات (الريفيات، المعاقات، اللاجئات). وتشتمل خصائص الخطاب على ما يلي:

التقييم	النُعد
إنشائي، رمزي، غير ملزم	الطابع العام
يستند أحياناً إلى اتفاقية سيداو وقرار 1325، دون تفصيل عملي	المرجعية
وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية، رئاسة الوزراء (أحياناً)	الفاعلون الأساسيون
غائب تقريباً؛ المشاركة النسائية في صنع القرار بإدارة الأزمة (ما بعد 7 تشرين أول) لم يُذكر	الخطاب في الأزمات

أي أن الخطاب ذو طابع رمزي وشعاراتي أكثر منه عملي. تكررت جمل مثل "تُمنح دور المرأة" دون تحديد آليات التمكين. يستخدم الخطاب النسوي أحياناً كأداة تجميل دولية أي لتقديم صورة متقدمة أمام المانحين والهيئات الدولية، دون التزام حقيقي بتريسيخ مشاركة النساء في هياكل صنع القرار. بعد 7 تشرين أول، لم تشكل أي لجنة نسوية فاعلة في اتخاذ القرار، ولم تشرك نساء في ملفات التفاوض أو الطوارئ أو الإعمار. وفي كل البيانات الرسمية المتعلقة بالحرب، غاب صوت النساء السياسي، باستثناء ما أدرج عبر وزارة شؤون المرأة أو مؤسسات المجتمع المدني. أي أن خطاب المشاركة السياسية في فلسطين رمزي ومنفصل عن الممارسة. لا توجد منظومة سياسية رسمية تستوعب النساء في مواقع صنع القرار عند الأزمات أو في السياسات الاستراتيجية.

أما بخصوص الحماية، فإن الخطاب الرسمي السائد يعترف بوجود العنف، ويستخدم لغة مثل: "نستنكر جرائم الاحتلال ضد النساء" و"نعمل على مكافحة العنف الأسري" و"نحمي النساء المعنفات عبر برامجنا الاجتماعية والقانونية". إلا أن الخطاب يختزل العنف بالعنف السياسي من الاحتلال مع تغيب قضايا العنف الأسري والجنسي في الأزمات. حيث أن اللغة المستخدمة تجنبية/خجولة عند الحديث عن العنف الجنسي أو العنف في أماكن النزوح. والخطاب لا يربط بين العنف والحماية القانونية أو النظم الوقائية. فيما يلي وصف لخصائص الخطاب

البُعد	التقييم
الطابع العام	دفاعي، محدود النطاق، مكرر
المرجعية	أحيانا يذكر القانون الأساسي، ونادرا اتفاقية سيداو
الفاعلون الأساسيون	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، الشرطة
الخطاب بعد 7 تشرين الأول	ركز على عنف الاحتلال، وغاب عن رصد العنف الداخلي أثناء النزوح واللجوء

في غزة، حتى إعادة الإعمار تهمل حق النساء في التملك، في تجارب إعادة الإعمار السابقة ولدى حصر المباني كان حق النساء في تسجيل البيت باسمها يضع، فلا أحد يعترف بتملكها للبيت فإذا كان الزوج متوفى يذهب البيت إلى عائلة وتبقى هي بدون مأوى. الكل يفكر في اليوم التالي بمنطقة من سيحكم، ولكن لا أحد يعرف كيف ستستطيع النساء الحصول على حقوقهن في السكن والعيش. ميرفت الرزوق، غزة

مما يعني غياب المقاربة الشاملة للحماية (بما في ذلك الإيواء، الدعم النفسي، الحماية القانونية، خطوط الطوارئ، وفي معظم البيانات الرسمية بعد 7 تشرين أول، طغى البعد القومي المقاوم على الخطاب الحقوقي الجندري، مما أدى إلى تسييس الخطاب الجندري، لا توسيعه. فلم يتم إنتاج أي خطاب رسمي يدين حالات التحرش، أو الانتهاكات داخل مراكز الإيواء، أو معاناة النساء في الأسر.

يتم تناول الخطاب الرسمي السائد بشأن العدالة الجنائية للنساء بشكل سطحي غالبا، عبر تصريحات مثل: "نحاسب من يعتدي على النساء وفق القانون" و"لدينا قانون عقوبات يجرم العنف" و"نعمل على مواءمة القوانين مع المعايير الدولية". وبالتالي فإن الخطاب يظهر وجود إرادة سياسية مفترضة، دون إثبات فاعلية، وتغيب عنه الأرقام والوقائع (مثل نسبة التحقيقات، والأحكام، وشكاوى النساء). فلا يوجد خطاب يتبنى بوضوح العدالة الانتقالية أو التعويض كحق للنساء ضحايا الانتهاكات (خاصة تحت الاحتلال)، فيما يلي وصف لخصائص الخطاب:

البُعد	التقييم
الطابع العام	تبريري، يركز على الإنجاز المؤسسي بدل الواقع
المرجعية	غالبا القانون المحلي، نادرا ما يذكر قرار 1325 أو سيداو
الفاعلون الأساسيون	وزارة العدل، النيابة العامة، الشرطة
الخطاب بعد الأزمات	ضعيف جدا، لا معالجة لمسألة الإفلات من العقاب أو غياب آليات الانتصاف للنساء

لا يوجد خطاب رسمي متماسك حول العدالة الجنسانية في حالات النزاع، حيث لم تصدر أي جهة رسمية ملفاً حقوقياً جنائياً متخصصاً بالنساء ضحايا الانتهاكات في الحرب (قصف، اعتقال، عنف جنسي)، كما لم تبين قضايا استراتيجية ضد الاحتلال باستخدام أدوات العدالة الجنائية الدولية من منظور النوع الاجتماعي، فتم تهميش قضية العنف الجنسي كسلاح حرب، رغم وجود أدلة على تحرش وتعذيب نساء خلال الاعتقال والنزوح. يعني ذلك أن الخطاب الرسمي الفلسطيني في العدالة الجنائية سطحي وغير جندري ولا يتبنى خطاباً حقيقياً حول المسألة من منظور 1325، ولا يقدم رؤية قانونية لحماية النساء عبر المؤسسات العدلية.

الفجوة/التحديات

يواجه تنفيذ الخطة تحديات كبيرة. يعطل الاحتلال الإسرائيلي التنمية المؤسسية وتقديم الخدمات، لا سيما في قطاع غزة، حيث يحّد الحصار من الوصول إلى الموارد ويقيد حرية التنقل. كما تفاقم الانقسامات السياسية بين فتح وحماس تجزئة الحكم، مما يقصي غزة من العديد من مبادرات خطة العمل الوطنية. ويُقوّض قلب التمويل قدرة الجهات الرسمية على تقديم الحماية والوقاية والإغاثة. وبشكل عام تواجه الجهات الرسمية التحديات التالية:

- غياب التخطيط الاستباقي للأزمات: لا توجد خطة استجابة جندرية جاهزة، مما أدى إلى ردود فعل مشتتة وغير ممنهجة بعد القصف والنزوح الجماعي.
- ضعف الشراكة الفعلية مع المجتمع المدني: بعض الجهات الرسمية حاولت احتكار التدخل، بدلاً من تمكين مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في حماية النساء.
- تغليب الأمن على الإنسان: في ظل التهديدات الأمنية والميدانية، تم إهمال القضايا الإنسانية الخاصة بالنساء والفتيات لصالح التركيز على الأهداف الأمنية.
- تسييس العمل الحقوقي: تحركات وزارة الخارجية ووزارة شؤون المرأة ركزت على كشف جرائم الاحتلال دون استثمار حقيقي للآليات الأممية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن (مثل لجان سيداو أو فريق العمل حول 1325 في الأمم المتحدة).
- تأثير القوى البطريركية والمحافظة التي تبث خطاب التحريض والكراهية ضد النساء

5.2 دور المجتمع المدني

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني شريكاً أساسياً في تنفيذ الخطة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وقرار 1325، حيث تتوزع هذه المؤسسات جغرافياً وقطاعياً لضمان تغطية احتياجات متنوعة في سياق تعقده تحديات الاحتلال والانقسام الداخلي. يختلف توزيعها وأنشطتها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تركيز على المناطق الأكثر تأثراً بالعنف المركب.

في الضفة الغربية، تتركز المؤسسات في المدن الكبرى مثل رام الله ونابلس والخليل، حيث تعمل على مستويين رئيسيين: المناصرة السياسية وتقديم الخدمات المباشرة. على سبيل المثال، يركز مركز المرأة للإرشاد القانوني (WCLAC) في رام الله على توثيق انتهاكات الاحتلال ضد النساء، مثل الاعتقالات التعسفية ومصادرة الأراضي، بينما يقدم الدعم القانوني والنفسي للناجيات من العنف. في قطاع غزة، حيث يشتد الحصار الإسرائيلي وتتفاقم الأزمات الإنسانية، تتوجه جهود المؤسسات نحو الإغاثة الطارئة والدعم النفسي. تنظم مؤسسات مثل الهلال الأحمر الفلسطيني توزيع الغذاء والدواء عبر شبكات متطوعين ومتطوعات محلية، بينما تنشئ جمعيات مثل "أطفال الحرب" عيادات متنقلة لتقديم الدعم النفسي للناجيات من الحروب المتكررة. أما في القدس والمناطق المصنفة "ج"، فتعمل مؤسسات ميدانية صغيرة تحت تهديدات مستمرة بالإغلاق أو الملاحقة، على توثيق انتهاكات المستوطنين ضد النساء وتقديم مساعدات طبية عبر شبكات سرية، أحياناً.

على صعيد الأدوار، تقود مؤسسات المجتمع المدني حملات مناصرة لتفعيل بنود الخطة الوطنية، مثل المطالبة بزيادة تمثيل النساء في مفاوضات المصالحة وإنهاء الانقسام. كما تنتج هذه المؤسسات تقارير مفصلة عن تأثير الاحتلال على النساء، والتي تستخدم كأداة ضغط في المحافل الدولية. إلى جانب ذلك، تنفذ برامج بناء القدرات لتمكين النساء سياسياً واقتصادياً، مثل مشروع "نساء قائدات" بالشرافة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي درب العديد من النساء على مهارات التفاوض في النزاعات المجتمعية.

دور المجتمع المدني في مخاطبة العالم لضمان تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن

تشارك المؤسسات النسوية الفلسطينية بشكل فعال في أنشطة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سواء عبر الحضور المباشر في جلساته أو عبر تقديم تقارير وبيانات توثق انتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال. تركز هذه المؤسسات على القضايا المشتركة بين النضال النسوي والنضال الوطني، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الاحتلال، والاعتقالات التعسفية، وتقييد حرية الحركة، وتأثير الحصار والعدوان العسكري على النساء والأطفال. وتركز بشكل خاص على الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي: مثل استهداف الناشطات، واستخدام الاعتقال الإداري ضد النساء، والتمييز المزدوج نتيجة السياسات الإسرائيلية والأعراف المجتمعية المقيدة في بعض المناطق، بالإضافة إلى حقوق المرأة في السياق الإنساني، كصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب الحواجز العسكرية. ومن أبرز المؤسسات المشاركة: خلال الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة (CSW69)، شارك مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي WCLAC وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في اجتماع مفتوح مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

خلال الجلسة، أعرب ممثلو وممثلات المجتمع المدني عن مخاوفهم/مخاوفهن بشأن ضرورة إعادة تنشيط لجنة وضع المرأة (CSW) والدفع نحو عملية أكثر شمولاً تتيح مشاركة أكبر للمجتمع المدني في المفاوضات المباشرة. وأيضاً على هامش الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، عقد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي فعالية جانبية، يوم الجمعة 2 حزيران، حول الانتهاكات الجنسية ضد النساء الفلسطينيات على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. واستُضيفت في الفعالية المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، ريم السالم، ومركز العمل المجتمعي بجامعة القدس.

مشاركة المؤسسات النسوية في لجنة مكانة المرأة في الأمم المتحدة، ولقاءات اتفاقية سيداو

تُعتبر مشاركة المؤسسات النسوية الفلسطينية في آليات الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة وضع المرأة (CSW) ولجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو CEDAW، جزءاً جوهرياً من استراتيجية نضالية تهدف إلى توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيرها على حقوق النساء، وربط النضال النسوي بالحرر الوطني.

تتمثل المشاركة في لجنة وضع المرأة (CSW) بالآليات التفاعل التالية:

1. تقديم التقارير الموازية: تقدم المؤسسات الفلسطينية (مثل اتحاد لجان العمل النسائي ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية) تقارير تفصيلية خلال الجلسات السنوية للجنة (CSW)، تركز على:

a. تأثير الحواجز العسكرية والاحتلال على وصول النساء إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

b. تصاعد العنف الجنساني في ظل النزاع المسلح، بما في ذلك عنف المستوطنين والاعتقالات التعسفية.

2. تنظيم الفعاليات الموازية: بالشراكة مع شبكات دولية (مثل التحالف الدولي للمرأة)، تنظم المؤسسات ندوات تناول قضايا مثل:

a. ارتباط العنف الاستيطاني بانعدام الأمن الاقتصادي للنساء.

b. تداعيات التهجير القسري على الاستقرار الأسري في المناطق المُهددة بالاستيطان (مثل الأغوار والقدس الشرقية)

3. المناصرة عبر التحالفات: إصدار بيانات مشتركة مع منظمات حقوقية دولية تطالب بإدراج انتهاكات الاحتلال في أجندة حقوق المرأة العالمية، مستندة إلى قرار 1325 حول المرأة والأمن والسلام.

ساهمت هذه المشاركات في إدراج معاناة النساء الفلسطينيات في تقارير أممية، مثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (2023) حول المرأة في النزاعات المسلحة وتعزيز التضامن مع حركات نسوية عالمية، مثل انضمام مؤسسات فلسطينية إلى شبكة "المرأة والسلام والأمن" التابعة للأمم المتحدة.

أما بالنسبة للتفاعل مع اتفاقية سيداو (CEDAW) فقد اشتملت على التالي:

4. تقارير الظل عقب انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية عام 2014، قدمت المؤسسات النسوية تقارير موازية تُقيّم التزام الدولة بالاتفاقية، مع التركيز على:

- الثغرات في التشريعات المحلية، مثل عدم تعريف مفهوم التمييز، وعدم تجريم "جرائم الشرف" بشكل صريح في القانون الفلسطيني.
- تأثير الاحتلال على قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ الاتفاقية، كتقييد حركة الناشطات ومنع وصولهن إلى الخدمات القضائية.
- الربط بين الاحتلال والتمييز المزدوج فهي توثق كيف تُفاقم سياسات الاحتلال (مثل هدم المنازل ومصادرة الأراضي) من التمييز المجتمعي ضد النساء، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة.
- ضرورة نشر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في الجريدة الرسمية الفلسطينية.

ومن خلال تلك لإنجازات الرئيسة أصدرت لجنة سيداو توصيات محددة عام 2020 تطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها ضد النساء الفلسطينيات، مثل الاعتقال الإداري للقاصرات، كما دفعت السلطة الفلسطينية إلى تعديل بعض السياسات، مثل رفع سن الزواج إلى 18 عامًا في مشاريع قوانين جديدة.

تواجه هذه الحراكات العديد من التحديات تتمثل في معوقات الاحتلال والمعوقات الداخلية. فمن جهة هناك عوائق الوصول إلى المنصات الدولية، حيث تمنع سلطات الاحتلال (في بعض الأحيان) ممثلات المؤسسات من السفر لحضور جلسات الأمم المتحدة، خاصة من قطاع غزة، بالإضافة إلى تعقيدات الحصول على تأشيرات دخول إلى دول تستضيف الفعاليات الدولية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية). السياق السياسي المعقد وبالذات في المحاولات الإسرائيلية لإسقاط النقاش حول الانتهاكات من أجندة حقوق المرأة، عبر اتهام المؤسسات الفلسطينية بـ "تسييس القضية"، بالإضافة إلى غياب الإجماع الدولي لتصنيف الاحتلال كعائق رئيس لحقوق المرأة الفلسطينية. التمويل المشروط والموارد المحدودة كذلك تشكل تهديدا لهذه الحراكات، خصوصا في ظل ربط بعض المانحين الدوليين تمويل المشاريع النسوية بفصلها عن النضال السياسي، مما يضعف الرواية الفلسطينية المتمحورة حول الربط بين الاحتلال والاضطهاد الجندري.

دور المجتمع المدني في ضمان تنفيذ قرار 1325 وضمان تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن

يساهم المجتمع المدني من خلال تنظيم ورش العمل، حملات التوعية لمناهضة العنف، تحديدًا في مراكز الإيواء، تقديم مساعدات عاجلة سواء طرود أو ملابس أو حقيبة كرامة، والخدمات الصحية والنفسية (الخدمات متعددة القطاعات). وعلى الرغم من كل الفعاليات، إلا أننا لا نرى تمثيل نسائي. حتى في حال البحث عن نساء قيادات نرى الأحزاب تدعي عدم وجود نساء مؤهلات للمشاركة. حتى لدى طلب الإذاعات لمندوبات نرى دائما نفس الشخصيات، وكأنه لا يوجد نساء ناشطات في غزة، الجميع يتعامل بأن فئة النساء المؤهلات محدودة جدا، هذا إن اعتبروها مؤهلة أصلاً." ميرفت الزقزوق/ غزة

بناء القدرات وتمكين النساء والمؤسسات: تعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على تعزيز قدرات النساء عبر برامج تدريبية متخصصة. وفقا لتقرير WPHF لعام 2024، تم تدريب أكثر من 8,765 امرأة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مهارات القيادة والتفاوض وفض النزاعات المجتمعية، مع تركيز خاص على المناطق الريفية والمهمشة.

تهيئة البيئة التمكينية والإطار القانوني والمجتمعي: تعمل منظمات المجتمع المدني على تحسين البيئة التمكينية عبر الضغط لتعديل التشريعات وتعزيز الوعي

المجتمعي. وفقا لتقرير مركز المرأة للإرشاد القانوني (WCLAC) لعام 2023، نجحت حملات ضغط مكثفة في إقرار تعديلات جزئية على قانون العقوبات الفلسطيني لتجريم العنف الأسري، رغم أن التعديلات لا تزال غير متوافقة تماما مع معايير اتفاقية سيداو. [مقابلة مع رندة ناصر] من ناحية أخرى، تواجه هذه الجهود تحديات مرتبطة بالأعراف الاجتماعية. ففي دراسة ميدانية أجرتها مؤسسة الحق عام 2022، أفادت 55% من النساء في المناطق الريفية بأن العائلات ترفض مشاركتهن في أنشطة مجتمعية متعلقة بالسلام بسبب "التقاليد".

المشاركة في صياغة السياسات الوطنية: في عام 2021، أطلقت الحكومة الفلسطينية "الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2021-2024)" بمشاركة 40 منظمة مجتمع مدني. تهدف الخطة إلى زيادة تمثيل النساء في مؤسسات صنع القرار المتعلقة بالسلام بنسبة 30%، مع

التركيز على إدماج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الأمنية. وقد انبثقت هذه الخطة من رؤية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذي يقوم أساسا على ائتلاف من مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني. يقوم الائتلاف حاليا بإعداد رؤيته الجديدة والتي سيتم بناء عليها إعداد الاستراتيجية. فقد تم تحديد مسودة الرؤية التي تتمثل فيما يلي:

"العمل على ضمان حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، في كافة أماكن تواجدهن داخل الوطن وخارجه، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبته ومساءلته على جرائمه المستمرة، خاصة الإبادة الجماعية وسياسات الفصل العنصري، وأعمال التهويد المستمرة، من خلال حث المجتمع الدولي على تطبيق القانون الدولي لحقوق

لقد فشل القرار 1325 في حماية المرأة الفلسطينية على كافة الصعد. فالاحتلال يتحمل مسؤولية هذا الإفشل، كما أن مجلس الأمن قاصر وعاجز عن تطبيق القرارات المختلفة عمل المجتمع المدني موسمي، ويعتمد في على ردود الأفعال.

ريما كنانة نزال
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
ومنسقة الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار 1325

الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كامل الأراضي الفلسطينية، وتقوية أواصر التضامن الشعبي الدولي مع النضال العادل للشعب الفلسطيني. وتمكين النساء الفلسطينيات من المشاركة الفاعلة المتكافئة في إحلال السلام والأمن وإعادة الإعمار والمصالحة والإغاثة والعدالة الانتقالية، وإدماج مصالح واحتياجات النساء والفتيات في تلك الجهود."

توثيق انتهاكات الاحتلال ضد النساء: قامت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني (WCLAC)، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بتوثيق انتهاكات الاحتلال ضد النساء عبر تقارير تفصيلية. وفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHA) لعام 2023، تعرّضت 67% من النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية والمناطق المصنفة "ج" للعنف الجسدي أو النفسي من قبل قوات الاحتلال أو المستوطنين خلال عام 2022 (OHCHA, 2023, para. 29). كما وثقت منظمة بتسيلم الإسرائيلية في تقريرها السنوي لعام 2023 أن 45 امرأة فلسطينية اعتقلن دون محاكمة بموجب "الاعتقال الإداري"، مشيرة إلى أن "هذه الممارسة تستخدم كأداة عقاب جماعي تفاقم معاناة الأسر الفلسطينية" (B'Tselem, 2023, p. 8).

فقدنا كل معاني الحياة، كل شيء، حتى أرقام لم يعد لنا ولوجودنا معنى، كنا نقول إن التوثيق مهم لحالتنا كقصص، ثم اعتقدنا أن إحصاء أبنائنا وبناتنا مهم لأنه يدل على العدوان الإسرائيلي الهمجي، وحتى هذا لم يعد له معنى. أنا أعمل في مؤسسة أهلية في قطاع غزة ولم نعد نعرف ماذا نوثق وكيف نوثق، فقدان كبير أكبر من قدرتنا على التوثيق.

هويدة الدريملي
مؤسسة الثقافة والفكر الحر

بناء التحالفات الدولية: تقوم مؤسسات المجتمع المدني ببناء التحالفات الدولية لضمان تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، على سبيل المثال تقوم جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وضمن ائتلاف مكون من خمس منظمات: المبادرة النسوية الأورو-متوسطية (EFI)، منظمة تمكين المرأة (WEO) في العراق، منظمة المرأة العربية (AWO) في الأردن، جمعية النجدة (AN) في لبنان، بتنفيذ برنامج لتعزيز أجندة المرأة والأمن والسلام في الدول الأربعة، حيث أن الجمعية تدير البرنامج في فلسطين، حيث جاءت هذه الشراكة استنادا إلى عضوية الجمعية الفاعلة في EFI

الفجوة/التحديات

يواجه المجتمع المدني الفلسطيني سلسلةً مترابطةً من التحديات التي تعكس تعقيد السياق السياسي والاجتماعي الذي يعمل فيه. يأتي الاحتلال الإسرائيلي في صدارة هذه التحديات، حيث يقيد حركة الناشطات عبر منع 73% من طلبات سفرهنّ لحضور فعاليات دولية، وفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) لعام 2023، بينما تدمر قوات الاحتلال البنى التحتية للمؤسسات، كما حدث مع 15 مركزاً نسوياً في القدس والأغوار خلال عامي 2022-2023، بحسب توثيق هيومن رايتس ووتش. ولا تقتصر الانتهاكات على ذلك، فمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، تسجل اعتقال 45 ناشطة عام 2023 بموجب "الاعتقال الإداري" دون محاكمة.

من ناحية أخرى، يعاني المجتمع المدني من شروط التمويل الدولي المقيدة، حيث اضطرت العديد من المؤسسات إلى تعديل أنشطتها لتجنب الربط بين عملها ومقاومة الاحتلال، بينما أدت إجراءات إسرائيل بتصنيف مؤسسات فلسطينية كـ "إرهابية" إلى تجميد التمويل من الجهات الدولية في العديد من الأحيان. على الصعيد الداخلي، يُفاقم الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة من الأزمة، حيث أفادت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) بانخفاض أنشطة المؤسسات في غزة إلى النصف حتى ما قبل 7 تشرين أول، بسبب صعوبة التنسيق.

كما تعيق الثقافة الأبوية التقدم، حيث تُظهر دراسة لجامعة بيرزيت (2022) أن 60% من نساء الريف يواجهن رفضاً عائلياً لمشاركتهن المجتمعية. في الوقت ذاته، تتعثر المساءلة الدولية، فالمحكمة الجنائية الدولية لم تتخذ إجراءات عملية رغم توثيق 120 حالة عنف جنسي، بينما نرى ازدواجية المعايير في دعم أجنادات حقوق المرأة عالمياً مقابل صمت عن انتهاكات الاحتلال.

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية قامت بوضع خطط في هذا الشأن إلا أن الموضوع بقي حبر على ورق. نقوم في الجمعية بتقديم طلباتنا على مراحل حتى لا يتم رفضها جميعاً. بدأنا بالتأثير على سن الزواج، ثم تقدمنا رويداً رويداً. الآن تدخلتنا تجمدت بفعل الوضع السياسي، والانقسام، والاستهداف لغزة. المجتمع المدني في الضفة يقف مشلولاً في هذا الدعم للنساء على الرغم من كل التدخلات والنشاطات التي تقوم بها. لبنى عبد الهادي ناشطة أكاديمية ونسوية/ مساواة

5.3 دور الأحزاب السياسية

السياسات الداخلية الضامنة للمشاركة (ما بين التشريع والتطبيق) تعتبر المشاركة السياسية الفاعلة ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية الفلسطينية، لكن التطبيق العملي لهذه المبادئ يواجه تحديات بنيوية مرتبطة بالسياق السياسي المعقد (الاحتلال، الانقسام، الضغوط الخارجية)، والثقافة الأبوية، ومحدودية آليات المساءلة. تتبنى معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية سياسات رسمية تؤكد على أهمية التمثيل العادل للفئات الاجتماعية، مثل النساء والشباب، في هيكلها التنظيمية. على سبيل المثال:

هناك إشكالية في الأرقام والنسب، فالأعداد غير واضحة، والتركيب غير معروفة للجميع. في هذه الدورة الأخيرة للمجلس المركزي، هناك ادعاء أن النسبة ستكون 30% ولكن العدد أصلاً تقلص بسبب مقاطعة المجتمع، أصبحنا لا نعرف العدد الكلي، ولا نعرف الأسماء، وبجميع الأحوال هناك تناقض في الأعداد. فنسبة النساء في المجلس الوطني لا تتعدى 12% وهذا هو الجسم الذي يتم الانتقال منه إلى المجلس المركزي مما يعني أن التركيبة لا معنى لها. التلوك موجود، بسبب المجتمع الذكوري، ليس فقط على مستوى القاعدة وإنما على مستوى القيادات."

ربما كثانة نزال
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة
الفلسطينية
ومنسقة الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار
1325

- حركة فتح: تشير المادة 12 من النظام الداخلي المعدل (2016) إلى "ضمان حصة لا تقل عن 20% للنساء في المؤسسات القيادية"، مع تخصيص مقاعد للشباب في المجلس الثوري.
- حركة حماس: تركّز وثيقة "المشروع السياسي" (2017) على "إشراك الشباب في صنع القرار" و"دعم دور المرأة في النضال الوطني"، وإن كان ذلك ضمن حدود الخطاب الإسلامي الاجتماعي.
- الأحزاب اليسارية: من الأمثلة في هذا السياق، تنص لوائح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (2020) على "تمثيل العمال والفلاحين بنسبة 30% في الهيئات المركزية".

على الرغم من هذه السياسات الرنانة إلا أن الفجوة بين السياسات والتطبيق عميقة، وتتمثل في الآتي:

هيمنة النخب التاريخية وتهميش الأجيال الجديدة: رغم الالتزام الظاهري بالتمثيل، لا تزال النخب المؤسسة تهيمن على صنع القرار داخل الهيئات الحزبية المركزية. يشغل أعضاء من الجيل الأول (جيل التأسيس) 70% من مقاعد اللجنة المركزية لحركة فتح، بينما تقتصر مشاركة الشباب (تحت 35 عاماً) على 12% من المقاعد، رغم وجود كوتا رسمية. وفي حركة حماس، القرارات الاستراتيجية (كالتهدئة مع إسرائيل) تتخذ خارج الأطر التنظيمية الرسمية، عبر قنوات غير معلنة يسيطر عليها المكتب السياسي في الخارج.

المشاركة النسوية بين الكوتا الشكلية والعقبات المجتمعية: تشير البيانات أن نسبة النساء في المواقع القيادية الفعلية (كاللجنة المركزية لفتح أو المجلس الاستشاري لحماس) لا تتجاوز 8%، رغم وجود كوتا نسائية في الأنظمة الداخلية. ويعود ذلك إلى عوامل متداخلة:

- العقبات الهيكلية: غياب آليات دعم مؤسسية (كالتمويل المخصص للتدريب على القيادة للنساء)
- الضغوط المجتمعية
- التوظيف السياسي: تستخدم مشاركة النساء أحياناً كأداة لتحسين الصورة

أمام المجتمع الدولي ، دون منحهن صلاحيات حقيقية، كما يُلاحظ في تقارير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تأثير السياق السياسي الخارجي: تعيق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تطبيق سياسات المشاركة عبر:

"الرجال يعتبرون أن المصالحة قضية ذكورية وبالتالي لا يعتبرون أن مشاركة المرأة في هذا المجال تستحق العناء." لبنى عبد الهادي ناشطة أكاديمية ونسوية/ مساواة

- الاعتقالات الممنهجة: وفقا لتقرير منظمة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (2023)، اعتقلت إسرائيل 120 عضوا من الأحزاب السياسية الفلسطينية (بما في ذلك 25 امرأة) خلال عام 2022، بذرائع أمنية غالبا ما تستخدم لقمع النشاط السياسي.
- تقييد الحركة: يفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بأن 60% من الناشطين/الناشطات السياسيين/السياسيات من قطاع غزة منعوا من السفر لحضور مؤتمرات داخلية (في الضفة الغربية)، أو خارجية، بين 2020 و2023. كوتا الشباب في حركة فتح، نموذج للإقصاء الممنهج: رغم تخصيص 20% من مقاعد المجلس الثوري للشباب (تحت 35 عاما)، تظهر مقابلات أجرتها شبكة الصحفيين الفلسطينيين (2023) مع 50 شابا وشابة من أعضاء وعضوات فتح أن 80% منهم/ن يشعرون/يشعرن بأن آراءهم/هنّ لا تؤخذ بعين الاعتبار في صنع القرار. حركة حماس والمرأة بين الخطاب الديني والممارسة: في حين تروج حماس لخطاب "تمكين المرأة" في المجال الاجتماعي (كالجمعيات الخيرية)، تبقى مشاركتها في القرارات السياسية محدودة.

"صورة المرأة هنا أنها الضحية التي تحتاج إلى عناية. أنا لا أنكر أننا ضحايا، ولكننا أيضا مقاتلات ومدافعات عن بيوتنا وعائلاتنا. لقد كشفت الحرب على قطاع غزة أن كل المشاريع التي تمت وكل مبادرات بناء القدرات لم تستطع أن تغير الواقع. نحن ننظر لنا ضحايا، القيادات تنسى أننا نقوم بإدارة بيوتنا والعناية بالعائلة ينسون أننا في ظل هذه الظروف نساند بنفس الشكل، نساء ورجال. نسمعهم يتحدثون عن مشاركة النساء، ولكن في هذا الطرف يطلبون منا الاكتفاء بدور الضحية دون إشراكنا في أي حل. النظام الذكوري لا يسمح لنا ولم يسمح لنا بالمشاركة في المصالحة على الرغم من أن الرؤية النسوية يمكنها أن تسهل الوصول إلى حلول، فهي ستناقش الاحتياج المجتمعي وليس المرجعية والحصيلة السياسية. ميرفت الرزوق/ غزة

الخطاب الرسمي لضمان تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن

الخطاب الوطني العلماني والفصائل العلمانية (فتح، الجبهات اليسارية) تركز على "التحرر المزدوج" (من الاحتلال ومن النظام الأبوي)، مستندة إلى خطاب يؤكد على المساواة الجندرية كجزء من المشروع الوطني، كما في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (2022)، ربط بين تحرير الأرض وتحرير المرأة، كذلك تنص وثيقة "إعلان الاستقلال" (1988) على ضمان حقوق المرأة كـ "شريك

أساسي في النضال". لكن، رغم الالتزام الظاهري، تهمش النساء في الممارسة. الخطاب الإسلامي السياسي (حماس، الجهاد الإسلامي) من خلال المرجعية الدينية والتي تصور المرأة كـ "حارسة للهوية" و "شريكة في المقاومة"، لكن في إطار الأدوار التقليدية (كألم المريية، أو المساهمة في العمل الخيري). ففي وثيقة حماس السياسية (2017) تشير إلى أن "دور المرأة في المقاومة لا يتعارض مع الشريعة". وفي تصريح إسماعيل هنية (2021) يشيد بـ "صمود النساء في مواجهة العدوان"، لكن دون الإشارة إلى حقوقهن السياسية.

دور الأحزاب السياسية في ضمان تنفيذ قرار 1325 وضمن تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن

- إصلاحات سياسية ومؤسسية - تبني أنظمة الحصص (الكوتا)
 - حركة فتح: أدرجت كوتا نسائية بنسبة 20% في المجلس الثوري بعد تعديل النظام الداخلي عام 2016، مما رفع تمثيل النساء من 5% إلى 18% بحلول 2023 (وفقاً لتقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2023). كما خصصت 30% من مقاعد الانتخابات البلدية للنساء في الضفة الغربية عام 2022.
- المشاركة في صنع القرار
 - الأحزاب اليسارية: ضمت الجبهة الشعبية نساء في وفود التفاوض مع الفصائل الأخرى، مثل مشاركة 3 ناشطات في حوارات المصالحة الوطنية عام 2023.
 - حركة فتح: عينت أول امرأة في منصب محافظ كخطوة رمزية نحو كسر "السقف الزجاجي".
- إنجازات رمزية وثقافية - تغيير الخطاب العام
 - دماج قضايا المرأة في الخطاب السياسي: ربطت الأحزاب بين "النضال الوطني" و"تحرير المرأة" في بياناتها الرسمية، كما في خطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (2022)
- تكريم الناشطات: منحت أحزاب مثل حركة فتح جوائز سنوية لنساء بارزات في المجال الإنساني والسياسي، مثل الناشطة حنان الحروب الحائزة على جائزة أفضل معلم في العالم والتي تمنحها مؤسسة فاركي.

الفجوة/التحديات

أ. العوامل الداخلية

- البنية الأبوية: تُهيمن العلاقات العشائرية والعائلية على الترشيحات للمناصب، خاصة في المناطق الريفية.
- غياب الشفافية: لا تُنشر نتائج الانتخابات الداخلية أو محاضر الاجتماعات القيادية بشكل علني.
- الانقسام الفلسطيني: يُعيق التنسيق بين الأحزاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يضعف الجهود المشتركة لتعزيز المشاركة.
- الفصل بين هياكل التنظيم والهياكل النسوية التابعة له .

ب. العوامل الخارجية

- الاحتلال: رغم انه يشكل المعيق الرئيسي أمام النساء الفلسطينيات، إلا انه يستخدم، في كثير من الأحيان، كذريعة لتأجيل الإصلاحات الداخلية (كإجراء الانتخابات)، بحجة "وحدة الصف في مواجهة العدوان".
- التمويل المشروط: وفقاً لتقرير الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان (2023)، تربط بعض الجهات المانحة دعمها للأحزاب بتجنب انتقاد سياسات دولية محددة، مما يُقيّد حرية الحركة السياسية.

5.4 الواقع النسوي في قطاع غزة ما بعد السابع من تشرين أول 2023:

تعتبر لا يمكن النظر إلى عمليات القتل الواسعة التي طالت النساء والأطفال في قطاع غزة منذ بداية العدوان الحالي وحرب الإبادة، بوصفها "أضرارًا جانبية" في حرب تقليدية، بل يجب قراءتها من خلال عدسة نسوية تحررية تُعيد موضوعة الجسد الفلسطيني، لا سيما الجسد الأنثوي، كموقع للصراع الاستعماري المستمر.

يمثل استهداف النساء الفلسطينيات شكلًا متقدمًا من العنف المركب الذي يتقاطع فيه الاحتلال العسكري مع العنف القائم على النوع الاجتماعي. فالمرأة الفلسطينية ليست فقط هدفًا ماديًا بل رمزيًا أيضًا، بما تحمله من معاني الاستمرارية، والحياة، والخصوبة، والأمومة.

فالمرأة الفلسطينية لا تُستهدف فقط بصفتها "مدينة"، بل بصفتها رمزًا للحياة والاستمرارية والخصوبة. من هنا، يتحوّل جسدها إلى هدف مشروع في نظر الاحتلال، تمامًا كما تستهدف الأرض والبيوت والمستشفيات. هذه النظرة لا تُترجم فقط بالقتل الجسدي، بل بمحاولات ممنهجة لقطع سبل البقاء عبر تدمير المنازل، وقتل الأمهات مع أطفالهن، واستهداف النساء الحوامل، وتدمير مرافق الصحة الإنجابية، والتنكيل بجثث الشهيديات.

لقد وثّقت منظمات نسوية وحقوقية عديدة شهادات لنساء قُتل أزواجهن وأطفالهن أمام أعينهن، أو انتُشلن من تحت الأنقاض بعد أن فقدن أفراد عائلاتهن بالكامل. كثير منهن نُقلت جثثهن إلى المستشفيات وهن محتضنات لأطفالهن الصغار، أو وُجدن متوفيات خلال محاولتهن الفرار من مناطق القصف. مشاهد الجثث المتكدسة، ونداءات الأطفال بجوار أمهاتهم الشهيديات، لم تكن مجرد صور مروّعة، بل شواهد على سياسة تقوم على محو الحياة الجماعية من خلال استهداف عمودها الأساسي: النساء.

يُضاف إلى ذلك، أن القتل لم يكن مجرد فعل فردي، بل رافقته آليات ممنهجة للحرمان من الحماية. لم تقدم تحذيرات في معظم الضربات، ولم تخصّص ممرات آمنة، وجرى قصف المدارس، والملاجئ، والمستشفيات، التي احتمت فيها النساء وأطفالهن. أجبرت النساء على اتخاذ قرارات مستحيلة: هل تبقى وتخطر بحياتها مع أبنائها؟ أم تفر وتواجه خطر القصف في الطريق؟ كل خيار حمل معه احتمال الموت.

ما يزيد من جسامة الجريمة هو أن هذا القتل جرى في ظل صمت دولي مريب، بل تواطؤ واضح من بعض القوى الدولية التي وفرت الغطاء السياسي والعسكري لهذا الاستهداف. في المقابل، غابت الحماية القانونية المفترضة بموجب القانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة، وقرار مجلس الأمن 1325، الذي ينص على حماية النساء في النزاعات المسلحة. لم يتم تفعيل أي آلية دولية فعلية للمحاسبة أو الردع، ولم يُعامل القتل الجماعي للنساء كجريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية كما يقتضي القانون.

من منظور نسوي تحرري، لا يمكن فصل استهداف النساء عن المشروع الاستعماري نفسه، الذي يسعى إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني من داخله. الجسد النسائي الفلسطيني لم يُعامل كجسد فردي، بل كمجال جماعي - حاضن للهوية، والثقافة، والاستمرارية. وبالتالي، فإن استهدافه هو استهداف للكيونة الوطنية ككل.

عسكرة الحياة اليومية والجسد النسائي

في امتداد مباشر للقتل الممنهج الذي طالت شظاياه النساء والأطفال في كل بيت ومخيم ومأوى في قطاع غزة، لم تتوقف آلة العدوان عند حدود إنهاء الحياة، بل ذهبت أبعد، إلى حيث تبدأ السيطرة الكاملة على تفاصيل العيش اليومية. الحرب في غزة لم تكن فقط في الجو أو على أطراف المدن، بل تسللت إلى الحواس والجلد، إلى خطوات النساء في الممرات الضيقة، إلى عيونهن المتعبة وهي تبحث عن مأوى يوفر خصوصية أو دورة مياه تحفظ الكرامة. في هذه الحرب، لم يعد الجسد الأنثوي مجرد ضحية عرضية، بل صار ساحة مواجهة مباشرة، وموقعاً لإعادة إنتاج القهر على نحو يومي.

في واقع يتسم بالهشاشة القسرية، ووسط انهيار البنى التحتية، وجنون القصف، تحول الجسد النسائي إلى موضوع مراقبة، وموقع استيلاء، وحقل اختبار للقوة والسيطرة. لم تكن المرأة تقصف فقط؛ بل كانت تهجر، تفتش، ترأق، وتجبر على إعادة التكيف مع كل تهديد جسدي كأنه إجراء يومي طبيعي. إن الحياة اليومية للنساء في قطاع غزة، في ظل هذا السياق الاستعماري، لم تعد روتينية عادية، بل تحولت إلى سلسلة من الاشتباكات الصامتة، حيث يتكرر الفقد والتعري والانكشاف مرة بعد مرة، دون أي ضمان للكرامة أو الحماية.

لم تعد الخصوصية حقاً مضموناً. نساء تم تهجيرهن قسراً من منازلهن دون مهلة

لجمع حاجاتهن الأساسية، كثيرات منهن أجبرن على الفرار في ثياب النوم، أو وهن يحملن أطفالهن بيد، وما أمكن من متعلقاتهن، بيد أخرى. في مدارس الأونروا، حيث يختبئ عشرات الآلاف، تحولت الصفوف إلى أروقة مغلقة من الألم. لا أبواب، لا نوافذ، لا مساحة شخصية. جسد المرأة هنا مكشوف على الدوام؛ ليس للقتل فقط، بل للمراقبة، للحكم، للانتهاك غير المباشر. حتى الوظائف الجسدية الطبيعية أصبحت خطراً: الدورة الشهرية، الإرضاع، الاستحمام، كلها أفعال تطلبت شجاعة، وإذلالاً ذاتياً متكرراً، واستنزافاً داخلياً.

ومع غياب أنظمة الحماية الاجتماعية والقانونية، لم يكن أمام النساء سوى أن يصبحن أعمدة النجاة لأسرهن. يحملن عبء الإعالة، والرعاية، والدعم النفسي، دون أن يمتلكن الحد الأدنى من الأمان لأنفسهن. في كل خيمة، كانت هناك امرأة تخفي وجعها حتى لا ترى ابنتها دموعها. في كل

طابور للماء أو الخبز، كانت امرأة تنتظر ساعات، ليس فقط بدافع البقاء، بل بدافع الوفاء لدور فرض عليها بلا خيار. لقد تم تأنيث اللجوء الداخلي بشكل فج حيث باتت النساء هن الحاضنات الوحيدات للمنزل المفقود، وللذاكرة الممزقة، وللمأوى المؤقت.

ومع كل ذلك، فإن النساء الفلسطينيات لم يفقدن جوهرهن الفاعل. رغم العسكرة، ورغم فقدان المكان والخصوصية والسيطرة، ظل الجسد الأنثوي حاملاً

"لم تكن تنتظر الموت، لكنه جاء إلينا على مهل: في خديفة تسقط سقف البيت، في طابور الخبز، في الليل الموحش حيث لا أبواب تغلق، ولا مصابيح تنير. لم نقتل فقط، بل تم تفكيك يومنا قطعة قطعة؛ أجبرت النساء على النزوح لا مرة، بل مرات، كأنهن يحملن ذنب البقاء على قيد الحياة. أجسادهن لم تعد ملكاً لهن. تفتش في المعابر كما تفتش الحقائب، تنزف في الخيام دون ماء، ترضع أطفالاً جائعين دون أن تملك قطرة حليب أو لحظة خصوصية. لم تعد المرأة تعرف إن كانت تعيش أم تجبر على أداء الحياة. الحرب دخلت أجسادنا، سكنت جلدنا، اختبرت صبرنا، وقايمتنا على كرامتنا مقابل بقاءنا. ومع ذلك، لم تستسلم. لملمت النساء بقايا الأمهات فيهن، ورممن الخيمة بدموعهن، غنين لأطفالهن وسط العراء كي لا يتعلموا الخوف منهن. النساء لسن فقط ناجيات، هن الناطقات باسم الصمت، الحارسات للكرامة الأخيرة، الجبهات التي لم تسقط بعد."
ميرفت الرزوق/ غزة

لأبعاده السياسية والأخلاقية. لقد أعادت النساء تعريف معنى الصمود: ليس بالبقاء فقط، بل بإعادة ترميم الحياة، وتحويل الألم إلى أفعال صغيرة من العناية، والكرامة، والمقاومة الهادئة. وفي وجه من أراد تحويلهن إلى ضحايا خامدة، أعدن رسم ملامح وجودهن كفاعلات على هامش الجحيم، وناجيات يكتبن سرديتهن على أنقاض المدن.

العبء الرعائي والخدمي على النساء

لم تنتو مأساة النساء في قطاع غزة عند حدود الاستهداف المباشر أو التهجير القسري أو العسكرة اليومية. فبعد أن تهاوت البيوت، وانقطعت الكهرباء، وانهارت شبكات المياه والصرف الصحي، واحتشدت آلاف العائلات في ملاجئ مؤقتة، برزت المرأة الفلسطينية مرة أخرى في الخط الأمامي. لكنها هذه المرة ليست فقط كناجية، ولا فقط كضحية، بل كمُدبرة، ومُسيِّرة، ومُمرضة، ومُربية، في واقع لا يعترف بالحماية ولا يحتفي بالتضحية.

تحملت النساء عبئاً رعائياً وخدمياً لا يُحتمل، في بيئة لم تعد تحتوي على الحد الأدنى من شروط الرعاية، ولا تعترف بأعباء النوع الاجتماعي. في ظل غياب المؤسسات، وتوقف الخدمات، وقلة الموارد، وجدت المرأة نفسها مطالبة بإدارة التفاصيل الصغيرة والمُرهقة لاستمرار الحياة، كما لو أن ذلك واجب فطري لا يحتاج إلى دعم أو اعتراف.

في كل خيمة نُصبت على عجل، كانت هناك امرأة تُعيد ترتيب العالم. تُنظّم النوم فوق الأنقاض، تبتكر طرقاً بدائية لطهو الطعام أو تسخين الماء، وتحوّل الزوايا المتهالكة إلى مساحات آمنة للأطفال. لم تكن المسألة مجرد "تدبير منزلي"، بل فعلاً مقاوماً بأدوات هشة، وسط قوضى مطلقة.

كلهم يقولون إننا أقوياء. نعم، نحن أقوياء، لكن ليس لأننا نريد، بل لأننا لم نمنح أي خيار آخر.

فاطمة ركة/ غزة

على عاتق النساء وقع الجزء الأكبر من رعاية الأطفال الذين يعانون صدمات نفسية، لا فقط بسبب فقدان منازلهم، بل بسبب

فقدان إخوتهم وأخواتهم وأبائهم وأمهاتهم. كانت الأمهات تنام وهنّ يحتضنّ أطفالهن، لا فقط خوفاً من الصواريخ، بل لحمايةهنّ من الرعب نفسه.

أما الجرحى - وهم بالآلاف - فكانوا عبئاً يومياً على كاهل النساء في ظل غياب الطواقم الطبية. اضطرت نساء لا خبرة لهن بالتمريض إلى تنظيف الجروح، ومداواة الأجساد النازفة، واستعارة الدفء من أجسادهن لتهدئة ألم مُصاب لا يجد مُسكناً.

لم تكن هذه الأدوار تطوعية، ولا اختيارية. إنها نتاج بنية اجتماعية-سياسية تحمّل النساء دائماً مسؤولية الصمود في غياب الدولة، وتفترض فيهن قدرة خارقة على التنظيم والعطاء، حتى حين ينهار الجسد والنفس معاً. هذا العبء غير المرئي، وغير المعترف به، هو ما وصفته إحدى النساء بمرارة:

التهميش في الإعلام، والتمثيل المجزوء:

في موازاة العنف المباشر الذي استهدف النساء الفلسطينيات في أجسادهنّ، ووجودهنّ، وكرامتهنّ، كان هناك عنف آخر أكثر هدوءاً، لكنه لا يقلّ وحشية وتأثيراً: عنف السرد، وعنف الغياب. فمع اتساع التغطية الإعلامية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بدا واضحاً أن النساء الفلسطينيات لا يُمثّلن في السرد الإعلامي العالمي والعربي كمشاركات في الفعل، أو كصاحبات رأي وموقف، بل غالباً ما يُقدّمن كضحايا صامتات، أو صوراً رمزية لألم جماعي مجرد من الصوت السياسي والوعي التاريخي.

لم تحضر النساء في الإعلام بوصفهن قائدات مجتمع، أو مدافعات عن الحياة، أو فاعلات سياسيات في ظل المجازر. على العكس، تم التركيز على مشاهد الأمهات المنكوبات والنساء المنتحبات، والجثث النسائية المسجّاة تحت الركام.

هذه المشاهد، رغم واقعيّتها وصدقها، جرى استخدامها أحياناً بطريقة تكرّس اختزال المرأة في دور الضحية، دون إتاحة المجال لسماع خطابها، أو إبراز وعيها السياسي، أو نقل مطالبها.

كان الصوت النسوي مغيباً عن نشرات الأخبار، والحوارات التحليلية، وتقارير المراسلين. لم نرَ امرء، تُسأل عن رأيها في الهدنة، أو في فشل المجتمع الدولي، أو في إدارة الأزمات. لم تُعرض شهادات نساء يُسألن السياق الدولي الذي يبرّر القتل، أو يُفكّكن خطاب الاحتلال. كانت الصورة أقوى من الصوت، وأريد لها أن تكون كذلك، لأنها تمنح الراحة للضمير العالمي الذي يتضامن

كلّما أدرجت صورنا في الأخبار، خُذفت أصواتنا. أصبحنا وجوهاً باكية في تقارير مصوّرة، لا فاعلات في وطنٍ يُقصّف، ولا شهيدات برؤية سياسية، ولا أمهات يحملن بالعودة. الإعلام لا يرى المرأة الفلسطينية إلا منكسرة، لكنه لا يعرض كيف تعيد ترتيب أنقاض بيتها لتصنع منه وطناً صغيراً، ولا كيف تواسي جاراتها، ولا كيف تحفظ بأصابعها ذاكرة المدن المحاصرة. إن اختزالنا في صورة هو نفي آخر، هو قصف معنوي صامت. إننا نريد أن نسمع لا أن نرى فقط، نريد أن نفهم لا أن نبكى علينا."

فاطمة ركة/ غزة

مع البكاء، لكنه لا يُجيد الاستماع للمطالب. وهكذا، تشكّل نوعٌ من "التطبيع الإعلامي" مع تمثيل النساء كضحايا أبديات. مشاهد الدموع، والرعب، والاحتضان تحت القصف، استخدمت كرموز إنسانية عالية التأثير، لكنها افتقدت إلى العمق السياسي. لم يُسأل: من هي هذه المرأة؟ ماذا فقدت؟ ماذا تُطالب؟ بماذا تؤمن؟ ما هو غضبها؟ كيف تحلّل الواقع؟ تم إسكاتُها، رغم أنها على قيد الحياة.

العنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل انهيار المؤسسات- نساء بين نيران متعددة بلا دروع

في لحظات الدنهار الشامل، حين تتآكل بنى الحماية ويتساقط ما تبقي من مؤسسات الدولة والمجتمع، يصبح الجسد الأنثوي مرة أخرى ساحة للمخاطر المتعددة. في غزة ما بعد 7 تشرين أول، لم تواجه النساء فقط القصف والتهجير والتجوير، بل وجدن أنفسهن أيضاً ضحايا لانهيار الهياكل التي كانت - ولو بالحد الأدنى - توفر حماية اجتماعية وقانونية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. لقد تساقطت شبكة الحماية التي كانت تتكئ عليها النساء في أوقات الأزمات. تعطلت مراكز الإيواء الآمن، أغلقت خطوط الدعم النفسي والاجتماعي، توقف عمل وحدات حماية الأسرة، وفقد

"في الخيام لا توجد أبواب تُغلقها، ولا قوانين تحميها، ولا أحد يُصغي إن قلنا إننا نتألم. حين يتوقف العالم عن سماع صوت الانفجارات، تبقى نحن هنا، نسمع صراخاً من نوع آخر. ليست القنابل وحدها تترك الكدمات، هناك كلمات، نظرات، أيادٍ لا تعرف الرفق، تنهال علينا حين لا يكون هناك أحد. بالأمس قصفونا، واليوم يُقال لنا اصمتن: هذه ليست الأولوية. لكننا نعرف، نحن الناجيات، أن العنف لا يحتاج طائرات، بل صمتاً يكفيهِ ليُزدهر." فاطمة ركة/ غزة

التواصل مع الشرطة أو المحاكم. فجأة، أصبحت النساء في مواجهة مزدوجة: مواجهة العنف الخارجي الذي يمارسه الاحتلال، ومواجهة العنف الداخلي الذي يُعيد إنتاج نفسه في البيوت والخيام ومراكز الإيواء والأزقة المزدحمة.

تفاقمت حالات العنف الأسري، لا بوصفها سلوكاً فردياً شاذاً، بل كنتيجة مباشرة للضغوط النفسية والاقتصادية والمعيشية الخائفة، التي تنفجر غالباً في وجه النساء. فحين يمنع الرجل من تأمين بيته أو حماية

أنا مش بس خايبة من القصف... أنا كمان خايبة أصرخ، خايبة أحكي، خايبة أطلب أمان. بخاف من الليل بالخيمة، وبخاف من نظرات اللي حواليا، وبخاف أحكي لحدا ويقولولي: اسكتي، في حرب، استحي! بس أنا إنسانة، مش حيط، مش ظل، مش بس أم ونازحة، بدّي حدا يسمعي قبل ما انفجر." - أم وسام، نازحة من الشجاعة

أطفاله أو حتى السيطرة على مجريات يومه، تصبح المرأة - في لا وعي السياق الاجتماعي الذكوري - هدفاً لهذا الإحباط، و"متنفساً" للقهر المتراكم. وفي ظل غياب آليات التبليغ أو أماكن آمنة للهروب، لم يكن أمام كثير من النساء المعنفات أي خيار سوى الصمت، أو البقاء قرب معنفيهن داخل الخيام، أو مواجهة الرفض المجتمعي إذا تجرأن على الشكوى. لم تكن المشكلة في العنف فقط، بل في صمته، في تمدده، في تحوله إلى "طبيعة ثانية" لا تُناقش. أمام هذه الديناميكية، اختفت مؤسسات الحماية، لا فقط فيزيائياً بسبب القصف، بل على المستوى الرمزي أيضاً. اختفى حضور القانون، تراجع ثقة النساء بالجهات المختصة، وانحسرت الثقافة الحقوقية لصالح ثقافة النجاة بأي ثمن. المؤسسات النسوية العاملة في مجال الحماية، مثل مراكز الإرشاد القانوني والاجتماعي، أصبحت محاصرة بضعف التمويل، وانقطاع الكهرباء، وعدم القدرة على الاستجابة، أو حتى استقبال الحالات.

المساءلة الدولية الغائبة

ليست المساءلة الغائبة مجرد تقاعس أممي، بل هي استمرار لتسلسل تاريخي من الإنكار السياسي الدولي للجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين والفلسطينيات. لكن خطورة ما يحدث اليوم أنه يتم بحضور كامل للكاميرات، والتقارير، والأرقام، ومع ذلك، تُسَلِّ الأذونات الدولية، وتُخرس لجان الحماية، وتُفَرِّغ المعاهدات من مضامينها. بكلمات أوضح، نحن أمام شكل متقدّم من العنصرية القانونية والمؤسسية، حيث تقيم الجرائم بناءً على هوية مرتكبها وهوية ضحاياه، لا على معيار العدالة أو الكرامة. في السياق الفلسطيني، تُعلّق العدالة على جسد المرأة، ويُطلب منها أن تصبر، أن تصمت، وأن تموت دون أن تترك النظام الدولي القائم على موازين القوة لا على أخلاقيات القانون.

لقد تحول القانون الدولي الإنساني إلى نص مجمد، لا يحرك أدواته إلا في سياقات تناسب الرواية المهيمنة. أما في قطاع غزة، فإن هذا القانون قد صمت عن صور الولادة على الأرصفة، عن القابلات اللواتي قتلن وهن يحاولن إنقاذ نساء في المخاض، عن الطفلات اللواتي دقن بلا اسم، لأن عائلاتهم أبعدت كاملة.

لكن الصمت هنا ليس نقصاً في المعلومة، بل اختيار سياسي مُحكّم. ومعه، تبرز خطورة أخلاقية مضاعفة: لا يتم فقط إنكار الجريمة، بل يعاد إنتاجها رمزياً عبر تحييد أداة المساءلة ذاتها، وتحويلها إلى آلية صمت، بل أحياناً تبرير.

وسط هذا الانكشاف، لم يكن الصمت السياسي الدولي وحده ما فجر الأسى، بل الصمت المريب

لبعض التيارات النسوية الدولية، تلك التي طالما تبنت خطاب "العدالة الجنديرية في النزاعات"، لكنها وقفت صامتة – أو متواطئة بلغة مزدوجة – أمام القتل الممنهج للنساء في قطاع غزة.

في لحظة كان يفترض أن ترتفع فيها أصوات نسويات العالم للمطالبة بتفعيل قرارات مثل 1325 أو آليات المحاسبة على العنف الجنسي في الحروب، اختارت كثير من المنصات النسوية الغربية، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، الانكفاء، أو اللجوء لخطاب "كلا الجانبين" الذي يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، ويطمس الحقيقة وراء لغة إنسانية مبهمّة.

لكن النساء في قطاع غزة لم يطلبن تضامناً عاطفياً، بل اعترافاً سياسياً. لم يحتجن الشفقة، بل صوتاً عالمياً يحمل الاحتلال مسؤوليته. في المقابل، جاء الصمت كتواطؤ. وكما صممت أنظمة القانون الدولي لتدار سياسياً، يبدو أن جزءاً من الحركة النسوية العالمية قد اختار أن يكون مستأنساً لهذه الإدارة، لا منازعاً لها. غياب المساءلة لم يُسكت النساء في قطاع غزة، بل دفعهن إلى بناء نماذج مساءلة

"كنت حامل في شهري السابع لما بدأ القصف على منطقتنا. كنت في البيت مع زوجي وبنتي الصغيرة، وفجأة صارت الصواريخ قريبة كثير. ما قدرت آخذ أي شيء، بس لبست عبايتي وهربنا على المدرسة اللي صارت ملجأ.

المدرسة كانت مليئة نازحين. لا في فرش، ولا مي، ولا خصوصية. وبعد كم يوم، وأنا عم أطبخ على نار صغيرة بعلية سمن فاضية، حشيت بألم الولادة.

ولدت بنتي هناك، بين النسوان، على الأرض. ما كان في دكتورة ولا حتى إسعاف. جوزي حضنها شوي وقال لي نسميها "عدالة"، لأنو بدنا حدا يتذكر شو صار فينا. بدنا الناس اللي يتحكي عن العدالة تشوف بنتنا عدالة وتسمع منها.

ثاني يوم، طلع يجيب مي وخبز. وما رجع. استشهد وهو واقف في طابور المساعدات.

بقيت لوحدي، مع بنتي الصغيرة والمولودة الجديدة. ما في أكل، ما في دواء، ما في أمان. يخاف كل ليلة، يخاف من الحمام، من الناس، من كل شيء حوالينا.

أنا مش رقم. أنا إنسانة. أنا أم اسمها نسرين، وولدت بنتي تحت القصف. بنتي اسمها "عدالة"، بس لليوم، العالم ما سمعها، ولا سمعني."

– نسرين، نازحة من النصيرات

بديلة، تنطلق من الجرح نفسه. لجأت مجموعات نسوية محلية إلى توثيق الانتهاكات بلغتها، بخطابها، ووفق أولوياتها. لم تنتظر إذنا من المؤسسات، بل شرعت في كتابة سرديّة تقاوم التهميش، وتحمي الذاكرة.

ومع هذا، لا يُمكن ولا يُفترض أن تبقى النساء الفلسطينيات وحدهن في ميدان المواجهة. إن تحميل الاحتلال مسؤوليته عن الجرائم المرتكبة ضد النساء هو واجب سياسي وأخلاقي على النظام الدولي، وعلى الحركات النسوية العالمية التي تُطالب بالعدالة العابرة للحدود. فالعدالة، إن لم تكن شاملة وغير انتقائية، لا تعني شيئاً.

في النهاية، ليست المساواة مجرد إجراء قانوني، بل عملية تحرر سياسي وأخلاقي تبدأ بالاعتراف، وتتم بمحاسبة الجناة، وتصل إلى ضمان عدم التكرار. وكل صمت عن هذه الجرائم، هو فعل تكرار مؤجل.

إعادة صياغة الخطاب النسوي – حين يُفرض البقاء كأولوية سياسية في سياق لا يُنتج إلا الفقد، ومع عدوان مفتوح يستهدف الحياة اليومية والبنية التحتية والجسد ذاته، لم يعد الخطاب النسوي الفلسطيني قادراً – ولا مطالباً – بأن يبقى عند حدود برامجه القديمة. تلك الأدوات التي صُممت في أوقات ما سُمّي بـ"مرحلة بناء الدولة"، لم تعد صالحة الآن حين تنعدم الدولة نفسها، وتنهار شروط العيش.

لقد جاء العدوان الأخير ليكشف حدود الأدبيات المألوفة عن "التمكين الاقتصادي"، و"الإدماج في سوق العمل"، و"بناء قدرات القيادات الشابة"، ليس لأنها غير مهمة، بل لأن السياق نفسه تغير جذرياً، ودفع النساء نحو أولويات لا تكتب عادة في أدبيات التنمية: النجاة. حماية الأطفال من الموت. تأمين الماء في طوابير القصف. الولادة بلا مخدر. الرضاعة في الخيام. الصبر في صمت المقابر الجماعية. لم تعد النساء تطالب فقط بالمساواة في الفرص، بل بحق الحياة تحت الاحتلال، وبأبسط معايير الكرامة الإنسانية، بهذا المعنى، يفرض الواقع إعادة تعريف الأولويات النسوية، لا باعتبارها تراجعاً عن خطاب التمكين، بل انتقالاً نحو مقاربة تحررية تدرك أن الصراع على الحياة في ذاته صراع سياسي وجندري.

من التمكين إلى البقاء: تحولات قسرية ولكن واعية
لقد دفع الواقع النساء الفلسطينيات إلى موقع جديد لم يكن ضمن جداول التدريب أو تقارير القياس. أصبحت المسألة ليست "كم عدد النساء في مراكز صنع القرار؟"، بل "كم عدد النساء الباقيات على قيد الحياة؟"، ليست "هل حصلت النساء على تمويل لمشاريعهن؟"، بل "هل لديهن مكان آمن يُطعمن فيه أطفالهن؟". إنها ليست تراجعاً تكتيكية، بل تحولات مفروضة تقود إلى نقد أدوات العمل النسوي التقليدي، وتطرح الحاجة إلى مساءلة خطابات المنظمات الدولية والمحلية التي فشلت في الانحياز الكامل إلى أولويات النساء تحت الاحتلال. "كنا نحكي عن التمكين الاقتصادي، واليوم صرنا نحكي عن تأمين حفاضة وعلبة حليب وبيت مش مفخخ".

(ناشطة نسوية من مخيم البريج، في حوار مغلق – يناير 2024)

نسوية تحررية لا تفصل بين النوع الاجتماعي والبعد الوطني
ما تكشفه تجربة غزة بعد 7 تشرين أول، أن الفصل بين النضال النسوي والنضال التحرري لم يعد ممكناً – ولا أخلاقياً. بل إن تفكيك العنف القائم على النوع الاجتماعي اليوم يمر بالضرورة عبر تحليل الاحتلال كبنية استعمارية تنتج وتعيد إنتاج هذا العنف، وتفرغ كل خطاب عن التمكين من معناه.

فلا توجد امرأة آمنة في ظل الحصار. ولا يمكن الحديث عن حماية قانونية للنساء في ظل غياب القانون نفسه، أو خضوعه لسلطة عسكرية تقصف كل ما هو مدني. ولا يمكن تصور مشاركة سياسية للنساء بينما تُباد الأسر من جذورها. ولذلك، أصبح الخطاب النسوي التحرري مطالباً بأن ينتج لغته من رحم هذه التجربة لا من خارجها، لغة تقاوم لا تتوسل، تطالب لا تداري، تربط بين العنف الجنسي والعنف السياسي، بين النزوح وفقدان الحماية القانونية، بين الخيمة والمجتمع الدولي. المرحلة القادمة تفرض على الحركة النسوية الفلسطينية أن تتعد عن الخطابات المروضة التي تعيد إنتاج مفاهيم "التمكين من داخل النظام"، وأن تتجه نحو إنتاج سردية تضع النساء كفاعلات سياسياً في مشروع التحرر الوطني، لا كـ "فئة مستهدفة" داخل نظام تنمية ممول ومراقب.

وهذا لا يعني الانفصال عن أدوات الدعم أو الحماية، بل يعني تحرير تلك الأدوات من مقاربتها الضيقة، وربطها بجذر المشكلة: الاستعمار، ونزع السيادة، وتفكك الحماية المجتمعية.

ما نحتاجه اليوم هو خطاب يعترف أن النساء لم يكن فقط ضحايا، بل مدافعات، منظمات، صامدات، حاميات لذاكرة الجماعة. خطاب يعلي من أدوارهن لا كرموز للصبر، بل كحاملات لوضوح سياسي يربط بين الجندر والاستعمار، وبين الغياب المؤسسي والنجاحة الممنهجة.

إن تجربة العدوان، بكل ما فيها من أوجاع، فتحت أيضاً باباً لإعادة التنظيم، وإعادة بناء التحالفات، محلياً وإقليمياً وعالمياً. فرصة لإعادة صياغة الذات النسوية الفلسطينية كمشروع سياسي، لا كمُخرجة من مشروع تنموي دولي، وهذا يتطلب من النسويات أن يصغين لما تقوله النساء في الملاجئ، في

المدارس، على الحواجز، لا لما يُملى من صيغ المشاريع.

وفي نهاية هذا الفصل، لا بد من الاعتراف بأن ما نمر به ليس فقط لحظة أزمة، بل فرصة لصياغة خطاب نسوي فلسطيني جديد، راديكالي، واضح، شجاع، يعيد المركز إلى النساء بوصفهن فاعلات في قلب المعركة، لا على هامشها؛ ويضع العدالة – لا الخدمات – في صلب الحراك.

"كنت بشتغل قبل الحرب بمشروع صغير للخبز البلدي. تعلمت مهارات ريادة، أخذت تدريب عن التسويق الرقمي، وكنت فخورة إنه صار إلي دخل ثابت. كنت أحلم أفتح فرن كبير وبشتغلوا فيه بنات الحارة. بس لما بلش القصف، أول شي انقصف كان دكانة الطحين. بعدها بيتي. بعدها المدرسة اللي تعلمت فيها بنتي. صرت أقف ساعات بالطابور عشان مي. أول مرة حسيت إنني خسرت كل إشي، حتى نفسي. بس بعد أسبوع، قررت أرجع أعمل خبز، مش للمشروع، للحارة. استعرت طنجرة من الخيمة اللي جنبنا، جمعت خشب، وخبزت على نار صغيرة. بعد كم يوم، إجت وحدة من البنات وساعدتني. بعدها وحدة ثانية جابت زعتر من بيتها. صرنا نخبز سوا، مش عشان نبيع، عشان نحيا. وقتها فهمت إنو التمكين مش بس تدريب ومشروع ممول. التمكين إنك تعرفي إنك قوية رغم القصف، رغم الموت، رغم إنك خسرتي كل شي. القوة إنك تكملتي. أنا مش بس أم أو ريادية أو ضحية. أنا سيدة من غزة... وأنا عندي خطاب، مش بس احتياج."

– دعاء، 38 سنة، خريجة برنامج تمكين اقتصادي، نازحة من بيت لاهيا

6. النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

في سياق فلسطيني معقد، تتداخل أدوار الفاعلين الرئيسيين من مجتمع مدني، وأحزاب سياسية، وحكومة في محاولة لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPSA) وفق قرار مجلس الأمن 1325. رغم التقدم المحدود الذي أحرزته هذه الجهات، فإن التحديات البنيوية، لا سيما الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الداخلي، تهدد بتحويل هذه الجهود إلى مجرد خطاب دون ممارسة.

المجتمع المدني: قوة الضغط والابتكار

لعب المجتمع المدني الفلسطيني دوراً محورياً في تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، من خلال توثيق انتهاكات الاحتلال ضد النساء، مثل الاعتقالات التعسفية والعنف الجنسي، وتقديمها إلى المحافل الدولية. نجحت منظمات مثل اتحاد لجان العمل النسائي ومركز المرأة للإرشاد القانوني (WCLAC) وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، في إصدار تقارير "الظل" التي فضحت الفجوة بين الالتزامات الرسمية والتطبيق الفعلي، كما قدمت هذه المؤسسات خدمات مباشرة، مثل إنشاء مراكز إيواء للناجيات من العنف، وتدريب النساء على مهارات القيادة والتفاوض. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات فريدة، أبرزها الاعتماد على التمويل الدولي المشروط، والذي غالباً ما يلزمها بتجنب الربط بين انتهاكات الاحتلال والعنف الجندري. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الناشطات الفلسطينيات والمدافعات عن حقوق الإنسان من قيود السفر المفروضة من قبل سلطات الاحتلال، واستهداف المراكز النسوية بالهدم أو الاقتحام. ولا يمكن تجاهل المقاومة المجتمعية، حيث تواجه حملات التوعية باتهامات بـ "تدمير القيم" عند المطالبة بإصلاحات جذرية.

الأحزاب السياسية: بين الخطاب الرمزي والواقع المعقد

أظهرت الأحزاب السياسية، سواء فتح وحماس أو الأحزاب الأخرى، التزاماً ظاهرياً بأجندة WPSA عبر سياسات رمزية مثل تبني نظام الحصص (الكوتا) لضمان تمثيل النساء في الهيئات القيادية. على سبيل المثال، خصصت حركة فتح 20% من مقاعد المجلس الثوري للنساء، بينما روجت حماس لدور المرأة في "المقاومة الشعبية". ومع ذلك، تظل المشاركة الفعلية للنساء في صنع القرار خاصة في المجالات الأمنية والعسكرية هامشية. ففي حركة فتح، لا تشغل النساء سوى نسبة متواضعة من مقاعد اللجنة المركزية. التحدي الأبرز هنا هو هيمنة النخب الذكورية التاريخية، التي تتحكم في آليات الترشيح وتهتمش الكفاءات النسوية. كما يعيق الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة تطوير رؤية موحدة لتمكين المرأة، حيث تنفذ كل حكومة برامج منفصلة دون تنسيق. والأخطر هو "التوظيف السياسي" لمشاركة النساء، التي تستخدم أحياناً كأداة لكسب الشرعية الدولية دون منحهن صلاحيات فعلية.

لحكومة: بين الالتزامات الدولية وغياب السيادة

سعت الحكومة الفلسطينية، عبر وزارة شؤون المرأة وشركائها الدوليين، إلى ترجمة التزاماتها الدولية إلى سياسات ملموسة، مثل إطلاق "الخطة الوطنية لتنفيذ قرار 1325 (2021-2024)"، والتي هدفت إلى زيادة تمثيل النساء في عمليات السلام بنسبة 30%. كما نجحت في تدريب مئات النساء على مهارات الوساطة، وإنشاء

وحدات للنوع الاجتماعي في بعض الوزارات. ومع ذلك، تواجه الحكومة تحديات وجودية، أبرزها الاحتلال الإسرائيلي الذي يُقيّد حركتها في قطاع غزة والضفة الغربية، ويفرض حصارًا خانقًا يعرقل وصول المساعدات الإنسانية. يضاف إلى ذلك انعدام السيطرة على المعابر الحدودية، وفقدان الشرعية في قطاع غزة الخاضع لسيطرة حماس. وعلى الصعيد التشريعي، تعرّضت جهود إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، بسبب معارضة كتل محافظة في المجلس التشريعي السابق، ما يعكس تناقضًا بين الخطاب التقدمي والواقع المجتمعي.

التحديات المشتركة: الاحتلال الإسرائيلي والثقافة الأبوية

رغم اختلاف الأدوار، تواجه الجهات الثلاث تحديات مشتركة تعكس تعقيد السياق الفلسطيني. يأتي الاحتلال الإسرائيلي في صدارة هذه التحديات، حيث يستخدم العنف الممنهج ضد النساء كأداة قمع، عبر هدم المنازل والاعتقالات التعسفية. كما يفاقم الانقسام الداخلي بين فتح وحماس من تفتيت الجهود، حيث تُنفذ برامج متعارضة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يمكن إغفال الثقافة الأبوية التي ترسخ الصور النمطية لأدوار النساء، وتقاوم إشراكهن في "الشؤون الأمنية" أو مواقع صنع القرار.

الطريق إلى الأمام: شراكات استراتيجية وضغط دولي

تحقيق تقدم حقيقي في أجندة المرأة والسلام والأمن، يتطلب تعزيز شراكة ثلاثية بين المجتمع المدني، والأحزاب، والحكومة. يجب أن تتبنى هذه الشراكة إصلاحات تشريعية جريئة، مثل إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وربط التمويل الحكومي بتحقيق أهداف الكوتا النسائية. على الصعيد الدولي، يجب الضغط لفرض عقوبات على إسرائيل لانتهاكها بنود قرار 1325، ومطالبة المانحين بربط الدعم بمعايير الشفافية. أخيرًا، لا بد من تمكين القاعدة الشعبية عبر حملات توعوية تستهدف الرجال والشباب، وإشراك النساء في تصميم السياسات الأمنية، كخطوة نحو كسر حلقة الإفلات من العقاب.

رغم الصعوبات، تبقى الإرادة النسوية الفلسطينية قوة دافعة للتغيير. النجاح مرهون بتحويل الخطاب إلى فعل، عبر شراكات تعترف بأن تحرير المرأة ليس ترفاً، بل شرطاً جوهرياً لتحرير الأرض وبناء سلام عادل.

6.2 التوصيات

أولاً: توصيات لمنظمات المجتمع المدني

1. تأسيس جبهة نسوية معرفية بديلة
 - ينبغي أن تتجاوز مؤسسات المجتمع المدني دورها التنفيذي إلى دور تأطيري فكري ومفاهيمي، من خلال:
 - بناء إطار معرفي نسوي فلسطيني بديل للمؤشرات الدولية، يدمج بين الجندر والتحرر الوطني، ويرفض فصل العنف الجندري عن العنف الاستعماري.
 - إعداد تقرير موازي (Shadow Report) سنوي من منظور نسوي فلسطيني يردّ على المؤشرات الدولية مثل WPS Index، ويبيّن كيف تَقصّي فلسطين وتُكافأ إسرائيل، ويقترح مؤشرات بديلة تأخذ في الحسبان الاحتلال كمنظومة عنف.
 - تشكيل وحدة رصد وتحليل نسوي تعمل على جمع البيانات النوعية والكمية محلياً، وتوظف شهادات النساء بوصفها مصدراً للمعرفة، لا فقط للرواية.
2. تطوير أدوات محاسبة وتحشيد تستند إلى تجربة النساء
 - العمل على أرشفة الانتهاكات بصوت النساء وتوثيق أشكال العنف السياسي-الاستعماري الذي لا تعترف به المنظومة الأممية، مثل الولادة تحت القصف، التهجير القسري، حرمان النساء من الحركة والرعاية.
 - إطلاق مبادرة جماعية لمساءلة الجهات الدولية التي تصنف إسرائيل كدولة متقدمة في مجال حقوق المرأة، من خلال مخاطبة GIWPS، و UN Women، و PRIO، ومطالبة هذه الجهات بتضمين البعد الاستعماري في التقييم.
 - المطالبة بتشكيل تحالف إقليمي نسوي مقاوم للمؤشرات المضلّة، يربط نضال نساء فلسطين بنساء في الجنوب العالمي ممن يعيشن في سياقات استعمارية أو قمعية مشابهة.
3. توسيع العمل مع الشركاء الدوليين بأجندة حقوقية-تحررية
 - إعادة تعريف العلاقة مع المؤسسات الدولية: لا يجب أن تقتصر الشراكات على تلقي التمويل أو تنفيذ البرامج، بل يجب أن تكون مساحة تفاوض على الخطاب والسياسات.
 - على المنظمات الفلسطينية أن تطالب علناً بتعديل المؤشرات والتقارير لتشمل سياق الاحتلال.
 - مخاطبة مؤسسات مثل مجلس حقوق الإنسان، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والمقررات/المقررين الخاصات/الخاصين بالأمم المتحدة، باستخدام لغة واضحة تربط بين الجندر والسيادة السياسية.
 - الاستفادة من آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، لكن بشرط أن تُصاغ التقارير بالتوازي مع رؤية نقدية تحررية لا تسوّق للحياة الزائف أو خطابات "كلا الطرفين".
4. بناء خطاب ثقافي نسوي مقاوم
 - إطلاق حملات إعلامية تفكّك الرواية الدولية عن "تقدّم إسرائيل"، وتبرز التناقض بين صورتها كمجتمع ليبرالي في المؤشرات وبين ممارساتها

كمحتل عنيف.

- دعم إنتاج بودكاستات، أفلام قصيرة، معارض فنية، تُظهر الارتباط بين العنف الجندي وعنف الاحتلال، وتستخدم صوت النساء كشهادة حية.
- إطلاق مشروع تربوي في المدارس والجامعات بعنوان: ما لا تقيسه المؤشرات: الجنود تحت الاحتلال، يهدف لتعليم الأجيال الشابة كيف تستخدم المعرفة أحياناً لإقصاء الحقيقة.
- 5. بناء قدرات استراتيجية داخل الحركة النسوية
- تدريب كوادرنسوية على التحليل النقدي للبيانات، وقراءة المؤشرات الدولية من منظور تفكيكي، حتى لا تقع المؤسسات في فخ استخدامها دون وعي بخلفياتها السياسية.
- تنظيم ورش عمل حول "السيادة المعرفية" و"الأمن المعرفي"، وتطوير أدوات تقييم فلسطينية قادرة على فهم الواقع كما هو، لا كما تصفه المنظمات الدولية.

ثانياً: توصيات للحكومة الفلسطينية

في ضوء التحديات البنيوية التي كشفتها التجربة الفلسطينية بعد 7 تشرين أول، لا سيما هشاشة البنى الحمايية، وتغول الاحتلال، وتواطؤ المنظومة الدولية، فإن الحكومة الفلسطينية مطالبة اليوم بمراجعة شاملة لدورها في تنفيذ القرار 1325، وتجاوز نمط التعامل "المشروع" أو الإجرائي مع ملف النساء، نحو تبني رؤية تحررية تركز على السيادة المعرفية، والحماية الفعلية، والعدالة الجنديرية-السياسية.

1. إصلاح تشريعي جذري في سياق تحقيق العدالة الجنديرية

- إقرار قانون حماية الأسرة من العنف فوراً، مع ضمان شموله لتجريم جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الاقتصادي، والعنف النفسي، وتوفير حماية فعلية وشاملة للناجيات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني النسوية ومراكز المساعدة القانونية في صياغة القانون، وتقديم مسودة بديلة تُشتق من واقع النساء، لا من مقاربات شكلية.
- مراجعة قوانين الأحوال الشخصية بما يضمن العدالة في نصوصها، من خلال حوار مجتمعي واسع يشارك فيه علماء دين متنورون وقاضيات وقضاة، لتفكيك البنية الأبوية قانونياً دون الانزلاق إلى الصدام الرمزي مع التيارات المحافظة.

2. بناء بنى مؤسسية ذات طابع سيادي-نسوي

- تأسيس المرصد الوطني للعنف الجندي كهيئة وطنية مستقلة، ترصد الانتهاكات داخل المجتمع الفلسطيني، وتلك التي يمارسها الاحتلال، مع صلاحية النشر الدوري للتقارير، واستخدامها كأدوات ضغط على الصعيدين المحلي والدولي.
- توسيع صلاحيات المرصد لتشمل:
 - جمع وتحليل البيانات من مناطق النزاع الأكثر سخونة مثل قطاع غزة، القدس، والمناطق المهتدة بالمصادرة.
 - تقديم ملفات موثقة إلى المحافل القانونية الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية.
 - تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات كافة، وتزويدها

بسلطات رقابية فعلية على تنفيذ الخطة الوطنية (NAP)، وربط تمويل الوزارات جزئياً بتحقيق أهداف كمية ونوعية، مثل الوصول إلى نسبة تمثيل نسائي لا تقل عن 30% في مواقع اتخاذ القرار.

3. مواءمة خطة العمل الوطنية مع السياق الاستعماري

- مراجعة الخطة الوطنية لقرار 1325 بعمق، لتحويلها من وثيقة تقنية إلى أداة مقاومة سياسية-حقوقية، تعترف بأن غياب الأمن الجندي مرتبط ببنية الاستعمار، لا فقط بثقافة العنف الداخلية.
- إعادة كتابة الخطة بحيث:
 - تدمج الاحتلال كمسبب مباشر ومستمر للعنف ضد النساء.
 - تربط مؤشرات التنفيذ بتغيرات ملموسة على حياة النساء تحت الاحتلال، وليس فقط بمعايير دولية قياسية
 - تركز على الحماية المجتمعية والدعم النفسي، إضافة إلى المساواة السياسية.

4. تعزيز الشراكة الدولية من موقع الحقوق لا التبعية

- تشكيل لجنة تنسيق دائم مع منظمات الأمم المتحدة والآليات الدولية، مثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة سيداو، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء، لتوثيق ومتابعة الجرائم الإسرائيلية ضد نساء فلسطين..
- استخدام هذه البيانات في:
 - تقديم بلاغات رسمية إلى محكمة الجنايات الدولية.
 - حملات ضغط حقوقية أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن.
 - استخدام أدوات القرار 1325 بما في ذلك لجان التحقيق، والمساءلة الأممية.
 - إعادة النظر في اتفاقيات التعاون مع الجهات المانحة، لضمان:
 - عدم فرض "الحياد السياسي" كشرط للتمويل.
 - احترام الحق الفلسطيني في سرديته وموقعه كمجتمع خاضع للاستعمار.

5. حماية البنية النسوية من التغوّل الأمني والتمييز المؤسسي

- تطوير بروتوكولات حماية أمنية لمراكز الإيواء والمساعدات النسوية في حالات الطوارئ، بالتنسيق مع وزارة الداخلية، والسلطات المحلية.
- تدريب الأجهزة الأمنية على التعامل الحساس مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومحاسبة منتهكي الحقوق داخل أجهزة الدولة.
- تخصيص موارد في الموازنة لدعم بنية الحماية النسوية، خاصة في غزة والقدس والمناطق المهمشة.

ثالثاً: توصيات للأحزاب السياسية

رغم حضور الخطاب الوطني في أدبيات معظم الأحزاب الفلسطينية، إلا أن النساء لا زلن على هامش البنية الحزبية – إما كرقم انتخابي، أو كصورة رمزية، أو كمكوّن "مُلحق" لا فاعل. بعد 7 تشرين أول، تبلورت الحاجة إلى تفكيك جذر العلاقة بين التهميش السياسي للنساء، وتغول الخطاب الذكوري في بنية الأحزاب، والانفصال بين الجندر والتحرر الوطني. ومن هنا، فإن أي تصور تحرري فلسطيني لا بد أن يمر عبر مساءلة ذاتية للأحزاب حول دورها في تغييب النساء، وإعادة صياغة العلاقة بين العدالة الجندرية والهوية النضالية.

1. إصلاح داخلي هيكلي لا شكلي

- على الأحزاب الفلسطينية – بكل أطيافها – أن تلتزم برفع نسبة الكوتا النسائية إلى 30% كحد أدنى، في جميع هيئاتها القيادية والتنفيذية، مع ضمان ألا يكون هذا التمثيل شكلياً أو مفروضاً من الخارج، بل قائم على آليات ديمقراطية داخلية شفافة، تُشرف عليها لجان مستقلة.
- لا يجب أن يُعفى أي حزب من هذا الالتزام – كبيراً كان أم صغيراً، في السلطة أو في المعارضة – لأن النضال التحرري لا يُجزأ، ولا يُؤجل في وجه "أولويات أكبر".
- إنشاء لجان رقابة جندرية داخلية في كل حزب، تُنيط بها مسؤولية:
- مراقبة التزام الحزب بمحاور القرار 1325.
- إصدار تقارير دورية علنية حول التمثيل الفعلي، ومحتوى الخطاب السياسي، وتخصيص الموارد لتعزيز المشاركة الفعلية للنساء.
- تخصيص قنوات للشكاوى ضد التمييز أو التحرش أو الإقصاء داخل البيئة الحزبية. تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات كافة، وتزويدها بسلطات رقابية فعلية على تنفيذ الخطة الوطنية (NAP)، وربط تمويل الوزارات جزئياً

2. إدماج النساء كفاعلات في عمليات صنع القرار.

- تجاوز التمثيل الرمزي للنساء في لجان الحوار والمفاوضات، إلى إشراك فعلي ومهني للنساء في جميع المفاوضات السياسية، الأمنية، والمجتمعية، سواء كانت داخلية بين الفصائل، أو خارجية مع المجتمع الدولي.
- تدريب ناشطات حزبيات على مهارات التفاوض، والوساطة، وإدارة النزاع، بحيث يكنّ جاهزات لشغل المواقع السياسية في أي مرحلة انتقالية قادمة.
- اشتراط حضور المرأة كشرط شرعي لتمثيل الحزب في أي مفاوضات مستقبلية، وإصدار هذا الموقف علناً ضمن البيان السياسي لكل حزب.

3. ربط النضال الوطني بالعدالة الجندرية

- تجاوز اختزال قضايا النساء إلى مساحات "اجتماعية" أو "إنسانية"، والاعتراف بأن التحرر الوطني لا يمكن أن يكتمل دون تفكيك البنية الذكورية التي تكرس الإقصاء والتهميش داخل التنظيمات نفسها.
- إدماج قضايا النساء في الخطاب السياسي الحزبي الأساسي، من خلال:
- توثيق الجرائم المرتكبة بحق النساء في مناطق المواجهة كجزء من الحملات الانتخابية والخطاب التعبوي.
- استخدام لغة سياسية تُبرز أن استهداف النساء الفلسطينيات ليس «نتيجة جانبية» للحرب، بل سياسة ممنهجة لتمزيق النسيج الاجتماعي.

- تخصيص موازنات حزبية دائمة لبرامج العدالة الجنسية، مثل:
 - إنشاء صندوق دعم للنساء المرشحات في الانتخابات المحلية والوطنية.
 - تمويل أبحاث نسوية حول تأثير الحصار، القصف، والتهجير على النساء، وتحويل هذه الأبحاث إلى خطاب تعبوي.
 - دعم المبادرات القاعدية للمؤسسات النسوية المرتبطة بالحزب، دون مصادرتها أو استخدامها دعائياً.

4. تفكيك الخطاب الذكوري داخلياً

- من الضروري أن تراجع الأحزاب خطابها الإعلامي، والهيكلية، والتربوي، الذي لا يزال يُنتج صوراً نمطية عن النساء كرمز تضحية أو تابع أو حارس شرف، لا كفاعل سياسي.
- عقد جلسات حوار داخلية حول «العدالة الجنسية في المشروع الوطني»، يشترك فيها الرجال والنساء، وتُبنى عليها وثيقة التزام حزبي جديدة.
- مواجهة الثقافة الذكورية في الوسط الحزبي عبر آليات واضحة لمعالجة الشكاوى، والتحقيق في ممارسات الإقصاء أو التحرش.

رابعاً: توصيات عامة

في ظل فشل النظام الدولي في مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه ضد النساء، وتفكك الجبهة الداخلية الفلسطينية، وتهميش صوت النساء ضمن الحقل السياسي والحقوقى، لم تعد المعالجة الجزئية كافية. ما يلزم هو تشكيل كتلة وطنية ودولية نسوية-سياسية عابرة للقطاعات، تعيد طرح فلسطين ليس من موقع الضحية والمستضعف، بل من موقع الصانعة للمعرفة والضغط والمداخلة، بالتحالف مع قوى العالم التي ترفض الاستعمار بأنواعه.

1. مواجهة الاحتلال عبر تحالفات دولية نسوية-جنوبية

- لا بد من الانتقال من مخاطبة المؤسسات الأممية التقليدية إلى بناء تحالف نسوي دولي-حقوقى واسع، يجمع بين:
 - حركات نسوية تحريرية في الجنوب العالمي
 - منظمات أممية لديها موقف واضح من الجرائم الاستعمارية
 - أصوات نسوية مستقلة في الغرب، تنتقد ازدواجية المعايير الأممية.
- تشكيل جبهة سياسية-قانونية لرفع الملفات الخاصة بانتهاكات الاحتلال ضد النساء إلى:
 - مجلس حقوق الإنسان.
 - المحكمة الجنائية الدولية.
 - لجنة سيداو والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء.
- إعداد تقارير ظل نقدية بلغة حقوقية-سياسية واضحة، تربط بين السياسات الإسرائيلية وبين الأثر الجندي الممنهج: التجويع، التهجير، الإبادة المعرفية، واستهداف الأمهات كمركز الحياة الاجتماعية.

2. إنهاء الانقسام الداخلي: نحو وحدة نضالية نسوية

- الانقسام الفلسطيني عمّق من تشتت الخطاب النسوي، وسمح باستغلال قضايا النساء ضمن انقسامات حزبية. من الضروري الآن تأسيس منصة وطنية نسوية للحوار، تضم:
 - الهيئات النسوية الرسمية.
 - المؤسسات الأهلية المستقلة.
 - ممثلات عن النساء في غزة والضفة والشتات.
 - قيادات نسائية من خلفيات حزبية ودينية ومجتمعية متعددة.
 - مهمة هذه المنصة يجب أن تكون:
 - إنتاج وثيقة سياسية نسوية فلسطينية جامعة ما بعد 7 تشرين أول.
 - وضع آليات تنسيق لا مركزية للعمل النسوي في الطوارئ.
- بناء لغة جديدة للجندر تربط بين الكرامة، والصمود، والسيادة، والعدالة.

3. تعزيز الثقافة الديمقراطية كأداة مقاومة

- يجب إعادة تعريف "التربية على المساواة" كجزء من التحصين الوطني، وليس فقط مشروعا تنمويا.
- بالشراكة بين المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم، يمكن:
 - تضمين المناهج الدراسية جزءا يتناول تاريخ نضال النساء الفلسطينيات.
 - عقد برامج تدريب للمعلمات/ين على قضايا النوع الاجتماعي والتميز البنيوي.
- إنتاج أفلام قصيرة ووثائقيات تُعرض في الجامعات حول القيادات النسوية.
- كما يجب تحفيز الإعلام الوطني على تخصيص مساحات دائمة لعرض قصص مقاومة نسائية، تتناول:
 - القيادات القاعدية.
 - الناجيات من العنف الاحتلال.
 - العاملات في القطاع الصحي تحت الحصار.

4. الحوار المشترك حول تنفيذ القرار 1325 كمسؤولية وطنية-سياسية

- لم يعد ممكنا تنفيذ القرار 1325 كبرنامج تدريبي أو نشاط موسمي.
- يجب إعادة موضوعة القرار ضمن رؤية وطنية تشاركية، من خلال:
 - فتح حوار مفتوح بين الأحزاب، المؤسسات الرسمية، والنسويات المستقلات.
 - الدفع الجماعي نحو إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وقوانين أخرى مثل الأحوال الشخصية.
 - تعزيز تمثيل النساء في مراكز صنع القرار عبر التزامات حزبية واضحة، لا مجرد وعود ظرفية.
- ويجب أن يُبنى هذا الحوار على قاعدة:
 - المساواة كمبدأ سياسي.
 - التمكين الاقتصادي كأداة صمود.
 - المشاركة السياسية كشرط لتحرير الخطاب الوطني من الذكورية.
 - صون نضال النساء الفلسطينيات كذاكرة ومطلب مستقبلي.

